

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم بك أستعين ، وعليك أتوكل وإياك أستهدي طريق الحسنی ، وإياك أَرْغِبُ في أن تصلي علي نبينا محمد وعلى آله الطيبين .

هذا مختصر في أصول الدين ، يشتمل على جمل من الأدلة والخلاف ، ويحتوي على ما لا يسع جهله واغفاله ، عملناه للشریف النجيب المؤمل لعمارة الدين وأحياء معالم آباءه الطاهرين ، صلوات الله على النبي وعليهم أجمعين .

تقدم بجمعه الصاحب الجليل امام العالمين في العلم والدين والفضل ، أدام الله علاه لأهله من حيث أحل محل الولد وشاهد منه آثار الفضل وعلامات النجابة والتقدم ، فأحب أن يكون في الحق علما وفي نصرة دين جده صلوات الله عليه آمنا ، فامتثلت ذلك على ما حننه ليصير توطئة له الى دراسة الكتب بعده ، واعتصمت بالله جل جلاله من الزلل ، وسألته التوفيق في القول والعمل ، وفصلته بذكر المسائل والجوابات ليكون أقرب وأمكن . وكفى به ناصرا .

مسألة :

فان قيل : ما الذي يجب على المكلف معرفته من أصول الدين ؟ قيل : أربعة أشياء :

(١) التوحيد .

(٢) والعدل .

(٣) والنبوات .

(٤) والشرائع .

فعلى هذه الأصول مدار أمر الدين .

مسألة :

فان قيل : فما التوحيد ؟ . . قيل : هو العلم بما يتوحد الله جل وعز به من الصفات التي يختص بها أو بأحكامها ، دون غيره ، نحو أنه قديم وما عداه مُحَدَّث ، وواحد لا ثاني له ، وما سواه بخلافه ، وعالم لا يجوز أن يجهل وما سواه كذلك ، على ما تفصله من بعد .

مسألة :

فان قيل : فما العدل ؟ قيل : العلم بتزييه تعالى من أمور ثلاثة :

أحدها : القبائح أجمع .

وثانيها : تزييه عن أن لا يفعل ما يجب من ثواب وغيره .

وثالثها : تزييه عن التعبد بالقيح وخلاف المصلحة ، وإثبات جميع أفعاله بحكمة وعدلا وصوابا .

مسألة :

فان قيل : ألتزم تقولون : الأصول خمسة ، وتعمدون فيها : الوعد ، والوعيد ، والمترلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قيل له : كل ذلك يدخل في العدل ، لأننا إذا نزهناه عن الخلف والكذب والتعمية ، بطل قول المرجئة ، فإذا بينا جنس ما تُعَبَّد به ثبت ما نقوله في المترلة بين المنزلتين ، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

مسألة :

فاذا قال : فما النبوات ؟ قيل له : العلم بحسن بعثة الله تعالى الأنبياء وبأنهم قد بعثوا ، ووجب تصديقهم فيما تحملوه من الشرائع ، والقبول منهم .

مسألة :

فان قيل : فما الشرائع ؟ قيل : معرفة ما جاء به النبي صلوات الله عليه من الفرائض والواجبات ، والحلال والحرام ، والفقه يدخل في هذا القسم ، فلهذا عظم موقع الفقه ، لأن به تعرف هذه الشرائع ، وهو على ضربين : أحدهما : يجب على كل أحد أن يعرفه ، كأصول العبادات ، نحو أعداد الصلوات ، وصوم رمضان ، ونحو ذلك .

والثاني : العلم بفروع هذا الباب ، وهو الذي يسوغ فيه التقليد .

مسألة :

فان قيل : أفيجب على المكلف معرفة العربية والنحو واللغة ؟ . . . قيل : يحتاج الى ذلك العلماء ليفهموا عن الله وعن رسوله ما خاطبوا به ، فلهذا الأصل الواحد يحتاج اليها دون ما تقدم من الأصول ، لأن تلك تعرف بالعقل ، والجهل باللغات لا يؤثر في صحة معرفتها .

مسألة :

فان قيل : فالول ما يجب على الانسان أن يفعله ما هو ؟ قيل له : النظر والتفكير في طريق معرفة الله تعالى .

مسألة :

فان قيل : ومن أين ، أولا ، ان النظر والتفكير واجب ، ومن الناس من يخالف ويقول : العمل بالتقليد ، كأصحاب الحديث وغيرهم ؟ وفي العقلاء من

يخالف ويقول : انا نعرف ما يلزمنا ضرورة فلا حاجة بنا الى التفكير والنظر ؟ قبل له : ان العاقل يعلم ان في الناس من يخطئ وفيهم من يصيب ، وكل واحد منهما يدعى أنه مصيب ، فلم صار تقليد أحدهما أولى من تقليد الآخر ؟ وتقليد الموحّد لم صار أولى من تقليد الملحّد ؟ ومن يقول ان الله يرى ، لم صار تقليده أولى من تقليد من ينفي الرؤية ؟ .

وهذا يبين فساد التقليد ، ويدل على أن الحق لا يعرف بالرجال ، ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام^(١) للحارث : يا حارث ، انه ملبوس عليك ، ان الحق لا يعرف بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله .

فان قال : تقليد المستور أولى ، قيل : أليس مع ستره وإظهاره التدين قد يخطئ كما يخطئ الرهبنة من النصارى ؟ وكيف يصح ما قلته ؟ .
فان قال : تقليد الأكثر أولى ، قيل له : أليس الكثير قد يخطئون والقليل قد يصيبون ؟ فلم جاز ما قلته ؟ .

فان قال : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وآله : « عليكم بالسواء الأعظم » فدل على أنه يجب اتباع الأكثر ؟ قيل له : من قال بالتقليد لا يعرف ان الرسول نبي ، لأنه لا يكون بتقليده أولى من تقليد مسيلمة الكذاب فكيف يحج بهذا الحديث ؟ والمراد بالخبر انه يجب اتباع الامة ، لأن قولها حجة ، لأنها الأعظم من السواد ، وما نقص عنها لا يلحقه هذه الصفة .

والذي يدل على أن العلم بالله ورسوله يتوصل اليه بالتفكر أنه لو كان ضرورة لتساوى العقلاء فيه ولما اختلفوا في ذلك ، دلالة على أن الأمر كما قلنا ويدل على ما نقوله ، من وجهة السمع ، أنه تعالى أوجب النظر وحث عليه ومدح فاعله وذم المعرض عنه ، فقال عز وجل : ﴿ قُلْ انظُرُوا ماذا في السموات

(١) هو علي بن أبي طالب

والأرض^(١) ، وقال جل وعز : ﴿ أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت^(٢) ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون^(٣) ﴾ وقال تعالى : ﴿ وكأين من آية في السموات والأرض يتمرون عليها وهم عنها معرضون^(٤) ﴾ وما نبه الله جل جلاله عليه من الحجاج في كتابه يدل على وجوب النظر وفساد التقليد .
مسألة :

فان قال : ومن أين أن العاقل يجب عليه النظر في طريق معرفة الله تعالى ؟ قيل له : لأنه اذا سمع اختلاف الناس في هذه المذاهب ، وتكفير بعضهم بعضا ، وتخويف كل واحد منهم صاحبه من خلاف قوله ، وعلم أن جميع هذه المذاهب لا يصح أن يكون حقا ، لأن فيها متضادا ، كقول من قال : العلم قديم ، وقول من يقول بحدثه ، وقول من قال : ان الله يرى ، وقول من ينفي الرؤية عنه ، ولا يجوز أيضا في هذه المذاهب ان تكون كلها باطلة ، لأن الحق لا يخرج عنها ، ولا يمكن أن يعتقد أن العالم لا قديم ولا محدث ، فلا بد من أن يكون فيها ما هو حق وفيها ما هو باطل .

واذا خوف الانسان فليل له : ان لم تفكر فتعرف الحق ، لم نأمن أن تكون من المبطلين ، فيفضي بك ما أنت عليه الى النار الدائمة والمضار العظيمة ، فلا بد من أن يخاف ويعرف بمقله أنه يجب ان يتحرز مما يخافه ، فيلزمه أن يفكر وينظر ، كما اذا قيل له ، في طريق يسلكه ولا بد له منه : ان فيه سبعا ولا مافيه وخاف من ذلك يلزمه أن يسأل ويبحث ، فهكذا ما قلنا بوجوب النظر ، مع أنه اذا تفكر في نفسه وتدير آثار النعم من الصحة والقوة والأداة والآلة والشهوة واللذة وعلم فرق ما بينه وبين السقيم المدنف ، وقيل له : ان لم تنظر فتعرف الخالق والمنعم لا نأمن أن تقدم على كفره فطاعته انما تجب بعد ان تعرفه حق معرفته .

(١) يونس : ١٠٦

(٢) الذاريات : ٢١

(٣) الفاشية : ١٧

(٤) يوسف : ١٠٥

فان قال : فينوا لي جعل ما يلزمه في التوحيد أن يعرفه ، قيل له : يدور ذلك على اصول خمسة :

أولها : اثبات حدوث العالم .

والثاني : اثبات المحدث .

والثالث : بيان ما يستحقه من الصفات .

والرابع : العلم بما لا يجوز عليه من صفات المخلوقين .

والخامس : اثبات وحدانيته .

فلذا عرفت هذه الأصول فقد عرفت التوحيد^(١) .

الكلام في الأصل الأول

فان قال : بينوا لي الأصل الأول ، ليعطل ما تقول الدهرية من أن العالم قديم ، قيل له : ان العالم انما تعني به هذه الاجسام التي نعلمها بالمشاهدة وعلى سبيل الضرورة ، ونعلم من حالها أنها لا يصح أن تكون محدثة قديمة معا ، ولا أن تخرج من أن تكون بهاتين الصفتين ، فلا بد من أن تكون اما محدثة واما قديمة ، فلا يعلم ذلك الا بالنظر والتفكير .

فان قال : فما الدليل الذي اذا نظرنا فيه علمنا حدوث العالم ؟ قيل له : لان هذه الاجسام لم توجد الا مع المحدثات التي لم تتقدمها الاجسام في الوجود .

(١) بياض في الأصل والتمة لاكمال المعنى

فان قال : وما تلك المحدثات التي لم تتقدمها الاجسام في الوجود ؟ قيل له : هي الأعراض كالحركات والسكون والقرب والبعد .

فان قال : فدلوا على اثبات ذلك ، ففي الملحدة من يخالف في هذا ، كما تعلمون ، قيل له : الذي يدل عليه ، أن كل انسان يعقل فقد يعلم ان الجسم يجوز أن يقرب من الجسم الآخر بدلا من بعده ، ويبعد بدلا من قربه ، فاذا كان حواز الامرين عليه واحدا ، ثم رأيناه يختص بالقرب دون البعد ، فلا بد من معنى به صلو قريبا ، واذا بعد فلا بد من معنى به يصير بعيدا . وكذلك اذا تحرك وسكن ، فهذا يدل على اثبات هذه الأعراض .

فان قال : فقد دعيتم أنها محدثة فما دليلكم على ذلك ، وقد خالفكم فيه اصحاب الكمون والظهور^(١) من الملحدة ، فيقولون : انها قديمة ، فاذا ظهرت الحركة تحرك واذا كمنت سكن ، قيل له : ان الحركة لو لم تكن محدثة ، وكانت قديمة ، لما صح ان تبطل وتعدم ، وقد علمنا أنها تبطل بالسكون والسكون يبطل الحركة ، فوجب القول بحدوثهما .

فان قال : دلوا أولا على أنها تبطل بالسكون وتعدم ، قيل : لا يخلو ، لو لم تبطل ، من وجهين ، اما أن يكون موجودا في مكانه الأول او متحركا على ما كان عليه من قبل ، ونحن نشاهده وهو ساكن به ، فيبطل ذلك ، والانتقال على الحركات والأعراض محال ، لان ما يتقل قد يجوز بدلا من أن يتقل أن يبقى على ما هو عليه ، كما نعرفه من حال هذه الاجسام ، ولا يكون كذلك الا بنقلة توجد

(١) اصحاب الكمون والظهور :

هم جماعة من الفلاسفة نادوا بحركة خلق الموجودات دفعة واحدة لا يوجد فيها متقدم ومتأخر انما كامن وظاهر ، والظاهر كان قبل كسبا كما ان الكامن سوف يصبح ظاهرا .

فيه ، والحركة لا يجوز أن توجد فيها حركة لأنها ليست بمحل للأعراض ، فيجب أن لا يصح الانتقال عليها ، وإذا بطل القسمان صح أنها قد عدت .

الزام : فإن قيل : جوزوا في الحركة إذا سكن المحل أن تكون قد كملت بعد ظهورها ، قيل له : أن كموتها لا يخلو من أن يكون بان زالت عن محلها ، وهو الانتقال الذي ذكرناه أو يكمن ، وهي موجودة في محلها وهو الذي بينا فساد ، فليس الذي الزمته بظن فيما قدمناه ، ولأن الكمون والظهور إنما يجوزان على الأجسام بأن تستمر مرة بغير بقائه وتظهر أخرى ، وليس هذا حال الأعراض .

فصل :

فإن قيل : ولم قلتم أن صحة العدم على الحركة يدل على أنها ليست قديمة ؟ قيل : لأن القديم هو الذي لا أول لوجوده ، وما كان كذلك فوجوده واجب ، لا باختيار مختار ولا لعل من العلل ، وما كان كذلك فليس بعض الأوقات بأن يجب وجوده فيه أولى من بعض ، فيجب وجوده أبدا . وإذا صح ذلك فكل ما جاز أن يعدم يجب أن لا يكون قديما ، ويكون محدثا .

مسألة :

فإن قيل : ومن أين . . أن الجسم لا يخلو من هذه الأعراض ؟ قيل له : لأنه لا بد من أن يكون أما قريبا من جسم غيره أو بعيدا منه ، ومحال مع وجودهما خلوهما من هاتين الصفتين ، فيجب أن لا يجوز خلوهما من المعنى الذي به يقرب أحدهما من الآخر ويعد وبه يجتمع ويفترق ويتحرك ويسكن ، فصح بذلك ما قلناه .

الزام : فإن قيل أيخلو الجسم من اللون والطعم والرائحة ؟ قيل له : يجوز أن يخلو منها إذا خلقه الله ابتداء ولم يخلق فيها شيئا من ذلك ، وإنما لم يجر أن يخلو من القرب والبعد لأنه محال أن يوجد إلا على إحدى الصفتين وقد يجوز أن يوجد خاليا من كل لون ومن كل طعم ، وكذلك نجد الهواء لا رائحة فيه ولا طعم في الأغلب وما كان شديد الغبرة ولا لون فيه .

مسألة :

فإن قال : فلم إذا لم تتقدم الأجسام هذه الأعراض المحدثثة في الوجود يجب أن تكون تلك محدثة . قيل : لأننا نعلم ضرورة أن كل شيئين لم يتقدم وجود أحدهما وجود الآخر فإذا كان أحدهما محدثا فالواجب في الآخر أن يكون بمنزلته ، كما يجب في زيد وعمرو ، وإذا كان وجودهما معا ولا أحدهما سنة أن يكون الآخر كذلك ، ولا فرق بين أن لا يتقدم شيئا واحدا هذا حكمه أو أشياء كثيرة ، فجميعها أدل في صحة ما ذكرنا .

الزام : فإن قال : أليس في الملحدة من يقول : أن الجسم قديم ، ومع ذلك فإنه لم يخل من الأعراض ، لكنها حدثت شيئا قبل شيء ، فلا حركة إلا وقبلها حركة ؟ قيل له : هذا جهل ومناقضة ، لأن كل واحد منهما له أول ، فحال أن لا يكون لجميعها أول ، لأن الحدث قد عمها ، وإذا وجب في الكل أن له أولا فالجسم إذا لم يخل من جميعها فهو كان لا يخلو من محدث بعينه في أنه يجب أن يكون محدثا .



مسألة :

فإن قيل : قد يستتم أن القرب والبعد والحركة والسكون حوادث ، وأن الجسم محدث ، فما الدليل على أن سائر ما في الأجسام من الأعراض ، محدث ؟ قيل له : لأن الجسم إذا ثبت حدوثه فالألوان والطعم والروائح لا توجد إلا في الأجسام ، فيجب أيضا أن تكون محدثة ، ولأننا نعلم أن بعضها يطل ويعلم ببعض ، فهي كالحركات والسكنات في هذا الباب .

الأصل الثاني في التوحيد

مسألة :

فإن قيل : فإذا ثبت أن الأجسام والأعراض محدثة ، فما الدليل على أن لها

محدثا وفاعلا ؟ قيل : ينبغي أن تعلم أولا اثبات حوادث هي أفعالنا ، ثم تعلم أنها إنما كانت أفعالنا لأننا أوجدناها وأحدثناها ، ومن حيث كانت مُحدثة احتاجت إلى فاعل . ثم تعلم أن الأجسام وسائر الأعراض إذا كانتا محدثين فلا بد من مُحدث ، ثم تعلم أن ذلك المحدث لا يجوز أن يكون الا مخالفنا ، وهو القديم تعالى .

مسألة :

فإن قيل : دلوا على اثبات حوادث هي أفعالنا : قيل له : لأن قيامنا وقعودنا وقربنا وبعيدنا يقع بحسب ارادتنا وبحسب علومنا وشهوتنا ، مع سلامة الأحوال ، وقيام غيرنا وقعوده لا يجب أن يقع بحسب ارادتنا وشهوتنا وعلمنا ، فدل ذلك على أن هذه الأمور فعلنا ، وهي من جهتنا واقعة ، وبنا متعلقة .

مسألة : فإن قيل : فدلوا على أنها أحدثناها : وعلى أنها تحتاج إلى محدث من حيث كانت محدثة ، قيل له : لأن الكتاب في حال يبقى لا يحتاج إلى كاتب ، وقبل حدوثه بأوقات لا يحتاج إليه ، وفي حال حدوثه لولا قصده إليها وعلمه بها لم تحصل ، فعلمنا أنها تحتاج إليه من حيث كانت محدثة ، وانها من جهته واقعة ، وكذلك القول في سائر الأفعال .

الزام : فإن قال : أليست حركة النائم لا تقع بحسب قصده ، وهي فعله ، إذا وجب ذلك . قيل له : نعم . وهذا لا يقدح فيما قلناه ، لأننا أوجبت أن كل ما يقع بحسب قصده يقصده وهو فعله إذا وجب ذلك فيه ولم نقل انها ليست بفعل له ، ولا يمتنع في هذا أن تكون فعله بدليل آخر ، لأن الحكمين المثليين يشبان بدليلين مختلفين ، وهذا كما أملك الدار بالشرى ، ولا يجب فيما لم أشتريه أن لا أملكه ، بل قد أملكه بالهبة والميراث ، ولا يمنع ذلك من أن بالشرى نكس الملك .

مسألة : فإن قال : فما الدليل على أن الأجسام لها محدث وفاعل ، وقد خالفكم في ذلك أصحاب الطبيائع وغيرهم ؟ قيل له : لأن أفعالنا إذا وجدت

حاجتها إلى فاعل ، من حيث كانت محدثة ، فكذلك الأجسام المحدثه ، لأن المشاركة في العلة توجب المشاركة في الحكم ، كما أن قيامنا كقعودنا في حاجتهما إلى فاعل لما اشتركا في الحدث .

مسألة : فإن قيل : فكيف تعلمون أن محدث الأجسام هو القديم الإله ؟ قيل له : لأن القادر منا لا يمكنه أن يفعل الأجسام البتة ، لأنه في جميع حالاته يتعذر عليه فعلها ، فلا بد من أن يكون فاعلها مخالفا للأجسام ، وهو الله تعالى ، وكذلك فقد علمنا أن انقلاب النطفة والعلقة إنسانا مصورا وأعضاء مركبة ، ثم كونها حية قادرة حساسة ، ثم تنقلها من حال إلى حال ومن رتبة إلى رتبة لا يصح أن يكون من الواحد منا ولا مما هو من أمثالنا ، فيجب أن يكون فاعل هذه الأعراض مخالفا لنا وهو الله جل جلاله .

الزام : فإن قيل : هلا جوزتم حدوث ذلك بالطبع ، أو بقوة من القوى ؟ قيل له : إن حدوث ذلك بالطبع لا يخلو من وجهين :

إما أن يحصل للجسم وهو موجود أو معدوم ، فإن حصل في حال وجوده فكيف يقع به ويوجد ويحدث ؟ وإن حدث وهو موجب غير مختار ، فلم صار بأن يحدث في وقت أولى من وقت ؟

وكذلك إن قال : في تركيب الإنسان بالطبع ، لأنه لو كان كذلك لم يكن بأن يتركب إنسانا في وقت أولى من وقت ، وإنما يجوز ذلك على قولنا لأننا ثبته محدثا من جهة مختار فاعل يفعله بحسب المصلحة ، كما يختاره ، وكما يفعل أحدنا فعله بحسب اختياره في حال دون حال .

الأصل الثالث في التوحيد

مسألة : فإن قيل : فما الذي يستحقه عز وجل من الصفات ؟ قيل له : هو قادر ، لصحة الفعل منه ، والفعل لا يصح الا من قادر على ما نعقله في الشاهد .

مسألة : فإن قيل : هو لم يزل قادراً أم لا ؟ قيل له : نعم ، لأنه لو لم يكن كذلك لكان يقدر بأن يجعل نفسه قادراً ، ومن ليس بقادر لا يصح منه الفعل ، وهذا يتناقض ، فهو إذا قادر فيما لم يزل ولا يزال ، لأنه لذاته قادر .

فصل :

وهو عالم ، لأن في الشاهد العلم المحكم لا يصح إلا من عالم ، كالكتابة والبناء والصبغة ، وما خلقه الله تعالى أبلغ في الأحكام من قبل ذلك ، نحو خلقه الإنسان على عجائب ما فيه من الصنعة والأعضاء والآلات ومجاري الطعام والشراب وغير ذلك ، فيجب أن يحكم بأنه عالم .

الزام : فإن قيل : ليس العالم منا يعلم شيئاً دون شيء ، وفي وقت دون وقت ، فما أنكرتم من هذا في الله تعالى ؟ قيل له : هو عالم لذاته لا يتعلم ، ولا بأن جعله غيره عالماً ، وهو عالم لم يزل ولا يزال بكل معلوم ، كما أنه لما كان موجوداً لذاته لا يحتاج إلى فاعل كان موجوداً فيما لم يزل ولا يزال ، وفارق الواحد منا في ذلك .

فصل :

وهو حي ، لأن أحدنا متى خرج من أن يكون حياً استحال أن يعلم ويفكر ، ومتى صار حياً صح ذلك فيه ، وأحواله كلها على السلامة . فإذا كان الله تعالى عالماً قادراً فيجب أن يكون حياً لم يزل ولا يزال .

فصل :

وهو سميع بصير مدرك للمدركات إذا وجدت ، لأنه حي لا آفة به ، فيجب أن يكون مختصاً بهذه الصفات إذا وجدت المسموعات والمبصرات والمدركات .

الزام : فإن قال : إنما يسمع أحدنا ويدرك بالآلات ، فإذا استحالت على الله تعالى فكيف يوصف بذلك ؟ قيل له : أنا نحتاج إلى الآلات لأننا لأجل الحياة نسمع ونرى لا بآلة كما يفعل لا بآلة من حيث كان قادراً لذاته .

فصل :

وهو ، جل وعز ، موجود ، لأن المعلوم يتعذر فيه أن يكون له مقدور يصح أن يفعله ، كما يستحيل ذلك في القدرة إذا عدمت جسد الواحد فإذا يجب أن يكون موجوداً لم يزل ولا يزال ، ولا يجوز أن يعدم لأنه لو كان محدثاً لاحتاج إلى فاعل ولأدى إلى ما لانهاية له ، فإذا بطل ذلك وجب أن يكون قديماً موجوداً لذاته .

باب على الكلائية :

مسألة : فإن قال : أنقولون أنه عز وجل عالم يعلم وقادر بقدرة ، على ما يحكى عن الكلائية^(١) وهشام بن الحكم^(٢) في العلم المحدث ؟ قيل له : لا ، بل نقول هو عالم ، قادر ، حي ، سميع ، بصير ، قديم لذاته ، لا يحتاج إلى أمر سوى ذاته يصح لأجله أن يستحق لهذه الصفات ، ولو كان لا يعلم إلا يعلم لكان محتاجاً في كونه عالماً إلى ذلك كالواحد منا ، ولو لم يوجد إلا بموجد لكان محتاجاً إلى فاعل ، كالواحد منا ، وقد ثبت أنه غني عن جميع الوجوه ولا تجوز عليه الحاجة ، ولهذا نقول : لم يزل عالماً ولا يزال كذلك ، ويعلم كل معلوم ، ولو كان يعلم يعلم لكان قدر علومه كالواحد منا ، ولو كان يجوز عليه العلم لجاز عليه الجهل كالواحد منا ، كما لو جاز عليه الحدوث لجاز عليه العدم كالواحد منا . وكل ذلك باطل .

فإن قال فما الدليل على ما قلتم ؟ قيل له : لأنه لو كان يعلم يعلم لكان علمه لا بد من أن يكون موجوداً ، لأن المعلوم لا يجوز أن يعلم به العالم من حيث يزدي إلى أن يعلم الشيء ويجهله على وجه واحد إذا عدم العلم والجهل والمعلوم الموجود ، أما أن يكون محدثاً أو قديماً ، ولو كان علمه محدثاً لأدى إلى

(١) الفرق الكلائية : فرقة تقول بالجبر والتشبيه والتجسيم .

(٢) هشام بن الحكم وهو رافضي معروف ببراءة المعتزلة منه كما تبرأوا من الجهمية .

ان يكون أحدته من قبل ان يعلمه ومن ليس بعالم لا يجوز أن يفعل العلم ، وهذا فاسد ، ولو كان قديما لوجب أن يكون وجوده واجبا يستغني عن موجد وفاعل ، وهذا موجب انه مساو لله في الالهية ، وأن لا يكون الله عز وجل بأن يكون الها أولى من علمه وقدرته القديمين ، وفساد ذلك يبين انه تعالى عالم لذاته وقادر لذاته على ما قلناه .

الزام : فان قال : فهل يجوز في الشاهد عالم لا يعلم ؟ قيل له : لا ، لأنه لا يجوز اثبات عالم الا ويجوز أن يجهل ، فاحتاج الى علم ، كما لما جاز أن يعدم احتاج الى فاعل ، والله تعالى لما وجب كونه عالما واستحال الجهل عليه وجب استغناؤه عن علم يعلم به ، كما يجب أن يستغني عن فاعل .

الزام : فان قيل : اليس اذا لم يكن لنا علم لم يصح أن تكون عالمين ، كما اذا لم يكن لنا فعل لم تكن فاعلين ؟ قيل : نعم : فان قيل : فقولوا مثله في الله تعالى ، قيل له : ان وجب هذا وجب أن يكون علمه في قلبه ، وأن يكون ذا قلب وجوارح كأحدنا ، وهذا محال ، فاما الفاعل فهو الذي فعل ، هذا حده وحقيقته ، والحقائق لا تختلف . وحد العالم : من تصح منه الأفعال المحكمة ، ثم ننظر ، ففيهم من يعلم بعلم ، والقديم تعالى يعلم لذاته ، كما أن حد الموجود : أن يكون ثابت الذات ، ثم ننظر ، ففيهم من يوجد بفاعل ، وفيهم من يكون موجودا لذاته قديما .

ويقال لهم : الواحد منا يعلم مع جواز أن يجهل ، ويعلم قدرا دون قدر ، ويعلم بعلم محدث ، فقولوا في الله تعالى مثله ، والا بطل قياسكم .

الأصل الرابع من التوحيد في ذكر ما لا يجوز عليه تعالى من الصفات

مسألة : فان قيل : يجوز على الله تعالى العجز ؟ قيل له : لا ، لأنه قد ثبت أنه قادر على كل مقدور يصح أن يقدر عليه ، حتى لا جنس ولا قدر الا وهو قادر .

عليه ، فمحال أن يعجز ، ولهذا لا يجوز عليه الجهل والموت والآفات ، لأنه عالم حي سميع بصير لذاته .

مسألة : فان قال : أفيجوز أن يعدم ويقتى ؟ قيل له : لا ، لأنه موجود لا يوجد ، بل هو كذلك لذاته ، فهو أبدا موجود ، ولم يزل ولا يزال .

مسألة : فان قال : والمحاسن ، تجوز عليه كما تجوز على الواحد منا ، نحو العين والأذن وغيرهما ؟ قيل له : لا ، لأنه حي لذاته ، وانما يجوز ذلك علينا لانا بالحياة الموجودة فينا نحتاج الى حاسة تكون محلا للحياة .

مسألة : فان قال : افتقولون : انه تعالى يرى بعض المراتب ، ويجوز أن يمتنع عليه بعضها ، كالواحد منا ؟ قيل له : لا ، بل يرى كل موجود من المراتب ، ومحال الموانع عليه ، لانها تجوز على الواحد منا من حيث يحتاج الى الحواس فانما يرى بها الحاضرات دون الغائيات .

باب على المجسمة

مسألة : فان قال : فهلا قلتم : انه تعالى جسم ، كما تقول المجسمة^(١) والحشوية^(٢) ، حتى قال بعضهم : انه على صورة آدم ، وأنه خلقه على صورة نفسه ، وقال بعضهم : ان لا يحد عظمًا ، وقال بعضهم : هو بشير نفسه سبعة أشبار ، وقال بعضهم : انه مبيت في كل مكان ، الى سائر ما قالوه في ذلك مما جعل تعالى عن ذكره ؟ قيل له : انه لو كان جسما لوجب أن لا يخلو من دلائل الحدوث ، كالقرب والبعد والاجتماع والافتراق ، وكان يجب أن يكون محدثا لهذه الأجسام ، وأيضا فكان يجب أن يحتاج الى مركب ومصور ومؤلف له كما يحتاج الأجسام الى ذلك ، والا فان جاز أن يكون هو قديما يستغني عن موجد

(١) المجسمة : هم الذين يجعلون الخالق كالخلق في كل شيء . فاذا نسب الخالق لنفسه صفة فهي كصفة المخلوق عندهم تماما .

(٢) والحشوية : تطلق هذه التسمية في كتب المعتزلة على أهل الظاهر الذي يأخذون بظاهر النصوص .

ومركب ومصور فيجوز أن يستعني الواحد منا عن الله تعالى ، وفي هذا إبطال الصانع ، وأيضا فإن الجسم لا يصح أن يتندي فيفعل الا في نفسه ، فلو كان تعالى جسما لما صح أن يخترع الافعال اختراعا في العالم على ما نشاهده وتعرفه ، وأيضا فلو كان جسما لكان انما نرى ونعلم ما يحصره ، وانما يفعل فيما يقرر منه ، ولجواز أن تمتنع عليه الامور كالواحد منا ، وهذا كله باطل .

فان قال : فهلا وصفتهم بأنه جسم ، وان لم يشبه الاجسام ؟ قيل له : لو جاز ذلك لجاز أن يوصف بأنه شخص وأنه جثة ، وان لم يشبه الأشخاص والجثث ، ولجواز أن يقال : جسيم سمين ، كما يقال به في الشاهد ، ويتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . ولجواز أن توصف الجوارح ، حتى يوصف : يصير به الجسم ذكر ويتميز به من الانثى ، والاكل والشرب وبالحاجة والنقصان والزيادة . وهذا يبين أن هؤلاء كعباد الاصنام .

مسألة : فان قال : فقد قال الله تعالى ما يدل على أنه جسم ، فقال : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾^(١) ، و ﴿ هو الله في السموات وفي الارض ﴾^(٢) ، و ﴿ اليه يصعد الكلم والطيب ﴾^(٣) ، و ﴿ قال ما منعك أن لا تسجد لما خلقت بيدي ﴾^(٤) ، الى غير ذلك من الآيات التي فيها ذكر الجنب ، والساق ، والعين ، والوجه ، قيل له : ان اول ما ينبغي أن تعلمه ، أنه لا حق بعد أن تتقدم للانسان معرفة الله تعالى ، ويعلم أنه لا يشبه الاجسام ولا يفعل القبايع ، فالاحتجاج به في نصرة الجسمية لا يجوز .

يبين هذا أنه لو كان جسما فالحاجة تجوز عليه ، ومن هذا حاله لا يعلم ان قوله حق ، فكيف يحتاج بكلامه ؟ على أنه قد ثبت بالقرآن والاجماع ، أنه ليس

(١) طه : ٥ .

(٢) الاعلآم : ٣ .

(٣) فاطر : ١٠ .

(٤) ص : ٧٥ .

كعنه شيء ، ولا يقول أحد انا نقول هذا القول على جهة المجاز ، فيجب أن نتأول ما ذكر من الآي :

وتأويل قوله تعالى : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾^(١) أنه استوى واقتدر وملك ، ولم يرد تعالى بذلك أنه تمكن على العرش جالسا ، وهذا كما يقال في اللغة : استوى البلد للأمير ، واستوت هذه المملكة لفلان .

وقال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهباق

ولم يرد جلوسه ، وانما أراد استيلاءه واستعلاءه . ولولا أن الامر كما قلنا لم يكن ذلك تمسحا عظيما ، لأن كلا يصح أن يجلس على سريره وعلى مكانه ، وانما خص العرش بالذكر لأنه أعظم خلقه ، فبه على أنه على غيره أشد اقتدارا ، كما قال : ﴿ رب العرش العظيم ﴾^(٢) ، وبه ذلك على أنه بأن يكون ربا لغيره أولى .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ أمنت من في السماء أن يخسف بكم الارض ﴾^(٣) ، ان في السماء نعماته وضروب عقابه ، لأن عادته أن ينزلها من هناك ، ولهذا قال : ﴿ أن يخسف بكم الارض ﴾ ، فبه على ذلك .

وتأويل قوله : ﴿ وهو الله في السموات وفي الارض ﴾ ، انه عالم بهما ، حافظ عليهما ، عن التغير والزوال ، مدبر لهما ، ولهذا قال : ﴿ يعلم سركم وجهركم ﴾ .

وتأويل قوله : ﴿ اليه يصعد الكلم الطيب ﴾ ، أنه يرتفع الى حيث لا حاكم

(١) الرعد : ٢ .

(٢) التوبة : ١٢٩ .

(٣) الملك : ١٦ .

سواء ، كما يقال في الحادثة ، ارتفع امرها الى الامير ، اذا صار لا يحكم فيها
سواء .

وتأويل قوله : ﴿ خَلَقْتَهُ بِيَدِي ﴾ ، خلقته أنا ، فأكّد ذلك بذكر اليدين ، كما
يقال للملوم : هذا ما جتّه يداك وقد يقال : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكَ ﴾ (١) ،
﴿ وَبَشِّرَ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ (٢) ، وقيل : ان فائدة ذلك انه تعالى خلقه ابتداء ، لا
تدریجا ، على حسب ما خلق ذريته من نطفة ثم درجه حالاً بعد حال .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ يَا حِزْرَتِي عَلَى مَا قَرَّحْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ (٣) ، في
ذات الله وفي طاعة الله ، كما يقال : ملك فلان في جنب فلان مالا ، فاكتب
جاءا .

وتأويل قوله : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ (٤) ، يعني شدة أهوال يوم القيامة ،
كما يقال كشفت الحرب لنا عن ساقها .

وتأويل قوله : ﴿ وَيَقْبِ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ يعني نفسه وهو
كقوله ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٥) ، وقد عبر عن نفسه بذكر الوجه ، فيقال :
هذا وجه الرأي ، ووجه الامر ، ووجه الطريق ، وهذا ظاهر .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾ (٦) ، أي
لمنعون من رحمته ، لأن الحجاب منع ، ولهذا يقال لمن يمنع الوصول الى
الامير انه حاجب ، وقال أصحاب الفرائض : ان الولد يحجب الأم عن الثلث الى
السدس .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (١) ، يعني أمر ربك ، كما يقال عند
الاختلاف في مسألة نحو : هذا سيويه قد جاءنا ، يعني الى كتابه ودلائله .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٢) ، نعمته ، كما يقال :
لفلان عندي يد ، ويدان ، وأيد ، وأراد الله تعالى بذلك نعم الدنيا والدين ،
ابطالا لقول اليهود : ان يده مغلولة ، لأنهم أرادوا أنه بخيل يقتر الأرزاق على
خلقه ، وبين ذلك انه تعالى شبه بقوله : ﴿ لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا
تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ (٣) ، وإنما أراد أن أنفق قصدا ، لا
اسرافا ولا اقتارا .

وتأويل قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٤) ، أنها تجري ونحن بحالها
عالمون ، فكفى بالأعين عن علمه ، بأحوالها ، كما يقال : هذا بمرأى من فلان
ومسمع ، ويقال لفلان عين ، اذا تحس الخبير ليصرف ، ويقال : لا تفعل ذلك
الا بعلمي ، الى غير ذلك .

وحمله على ظاهره يمتنع لأنه يوجب أن الله عيونا كثيرة لا عينين ، ويقال
لهم : ان جازت الاعضاء على الله تعالى ، على ما تعلقت به فيجب أن يكون
بمثلة الواحد منا ، وأن يكون ذكرا أو انثى ، وان يكون محتاجا . تعالى عن ذلك
علوا كبيرا .

وما يوردون من أخبار الأحاد قبل في خلاف ما دل عليه الدليل من أنه لا
شبه الأشياء .

مسألة : فان قال : فهل يتصور ما ليس بجسم أو عرض ؟ قيل له : ان اردت

(١) القمر : ٢٣ .

(٢) المائدة : ٦٤ .

(٣) الاسراء : ٢٩ .

(٤) القمر : ١٤ .

(١) الانفال : ٥١ .

(٢) الاحزاب : ٥٧ . والفرقان : ٤٨ . والنمل : ٦٣ .

(٣) الزمر : ٥٦ .

(٤) القلم : ٤٢ .

(٥) القصص : ٨٨ .

(٦) المطففين : ١٥ .

تصور المشاهدة فلا ، وإن أردت تصور لدين فعم ، لأن الدلائل لما دل على
اثبات حياة قاصب بها وبأسها ضد الموت وإن كنت لا تتصور بالمشاهدة ، فكذلك
عرفنا بالدليل للعالم صانعاً مديراً ، على ما ذكرناه من الصفات ، فيجب أن
يبدلك .

مسألة : فإن قال : إن لم يكن تعالى جسماً فيجب كونه عرضاً ، قيل له
إن العرض هو عبارة عن الحوادث المخصوصة ، والله تعالى قديم لم يزل ولا
موجود ، فلا يوصف بذلك ، كما لا يقال جسم لما لم يكن طويلاً عريضاً عميقاً ،
لأن هذا حقيقة الجسم .

مسألة : فإن قال : فحوزوا عليه المكان ، قيل له لا يحوز ذلك ، ولأن
المكان إما يحوز على الجسم الذي يحاور مكانه أو على العرض الذي يحاور
كحلول السود في الأسود ، والله حل وعريته تعالى عن الأمور فلا يحوز عليه الله ،
في المكان ، وإنما وصف بذلك محاراً ، من حيث يدر الأماكس ويحفظها ، منه
به فيها ، ويراد تديره وحفظه .

مسألة : فإن قال : فمن أين أنه تعالى لا يحل في الأجسام ؟ قيل له : لو
حل فيها فكان حادثاً ، لأن كل ما يحوز أن يحل فيها يحل بأن يحدث
كالأعراض التي هي الألوان والحركات ، والله تعالى عن ذلك علواً كبيراً

مسألة : فإن قال : فهلا حوزتم أن يكون تعالى محتاجاً إلى المائل . . .
كسبحي م ؟ قيل له : فائدة الحاجة أن يثبت المحتاج أو يرسل لضرره . . .
وذلك إنما يصح على من يجوز أن تصلح ذاته وترداد وتنقص وتصح . . .
تعالى ليس بجسم ، فكذلك تستحيل عليه ، ولو كان محتاجاً لما صح أن يلزم
شكوه ، لأنه لا يجوز أن يفعل للأحسن ، لحاجته إليه ، كما يصح ذلك من
لوحد م ، ويتعالى الله عن ذلك ، ولو كان محتاجاً لصحت عليه الشهادات
وللذات ولوحت أن يكون فاعلاً لما لا يتأخر من الأمور التي يصح ، لأن م
مصره عليه في شيء ، وله فيه منعه ، لا بد من أن يفعل ، وهذا محال

باب الرؤية

مسألة : فإن قال : إن الرؤية تحوز على الله تعالى ؟ قيل له : الرؤية
بالأبصار على الله تستحيل ، والرؤية بالمعرفة والعلم تجوز عليه . فإن قال : فما
دليلكم على هذا ، والحنن لكم محالون فيه ، فيقولون : لا يرى بالأبصار في
الآخرة ، ويحصى الله تعالى المؤمنين بذلك دون الكافرين ويكون من أعظم من
وعمه عليهم ولديهم ، قيل : الذي يدل عليه قوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾
وهو يدرك الأبصار ﴿^(١) وأدراك البصر ورؤية البصر سواء في اللغة لا يختلفان ،
فإذا صح ذلك فيجب أن يقطع بأنه تعالى لا يرى بالأبصار . فإن قال : فقد قال
تعالى ﴿ وحده يومئذ ماصرة إلى ربها ناظرة ﴾ ﴿^(٢) فهي هذا اثبات الرؤية ، قيل
له : لم يقل ناظرة بالبصر ، وقد يكون الناظر ناظراً على وجه ، بأن يكون مفكر
ومتطراً للرحمة وطالبا للرؤية ، فهو محتمل إذا ، ولا يترك به مالا يحتمل
وأدوينه . منتظره برحمة الله وناظرة إلى ثوابه وبعينه في الحجة على ما روى عن أمير
المؤمنين عليه السلام وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين .

الزام : فإن قالوا : فقد قال تعالى : ﴿ كلا إنهم عن ربهم يومئذ
مستحيون ﴾ ﴿^(٣) وذلك يدل على أنه يجوز أن يرى ، قيل لهم أن ذلك
فيجب أن يدل على جسم في مكان ، وذلك بين الفساد ، والمرد بذلك أنهم من
رحمته مسوعون

إلزام : فإن قل : فقد قال تعالى ، في قصة موسى ﴿ رب أنظر
إليكم ﴾ ﴿^(٤) وهذا يدل على أنه ، صلى الله عليه حوز الرؤية على الله تعالى ،
فطلبها ، قيل له : إن قوله تعالى : ﴿ لن قراني ﴾ يدل على المنع من ذلك ،

(١) الإمام - ١٠٣

(٢) المائدة - ٢٢

(٣) الممتحن - ١٥

(٤) الأعراف - ١٤٣

والمراد بهذا طلب الحجاب بالجمع من الرؤية من جهة الله ، لكي يعرف أصحابه أن ذلك مستحيل عليه تعالى ، لأنهم لم يفعلوا بقوله ، ولذلك قال تعالى ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء ، فمد سألوا موسى أكبر من ذلك ، فقالوا أرأيت الله جهرة فأحدثهم الصاعقة بظلمهم ﴾ (١)

الزام : فإن قيل : فقد قال ، صلى الله عليه ، لأصحابه ، مشرا لهم ﴿ إنكم ترون ربكم يوم القيامة ﴾ (٢) فهذا دل ذلك على أنه يرى بالأنصار ؟ بل له أن القرآن لا يعترض عليه بحبر من بحور عليه العلق ، وإنما روى هذا الخبر واحد أو عدد لا يعلم صحة ما رويوه ، ولو صح لكان المراد به أنهم يعلمون في الآخرة ، صروره ، من غير كلغة نظر وتفكر ، والرؤية بمعنى العلم في اللغة فهي بمعنى الإدراك بالنصر ، ولذلك يقول القائل رأيت الله تعالى قال كذا أو كذا ، وهو ظاهر

دليل آخر : لو كان تعالى يرى بالنصر لوجب أن يحوز أن يكون في جهة ، أما بنفسه وأما بمحلته ، وذلك مستحيل عليه ، بين ذلك أن لو احتمل ما كما يجب أني حاسة انصر في الرؤية ، فكذا يحتاج إلى أن يكون ما وراء مقبلا لحاسة ، أما بنفسه وأما بمحلته ، وكذلك متى أراد أن يرى مالا يقابله يستعين بالمرآة ، فتصير مقابلته لها كمقابلته لنصره

الزام

إن قالوا : إذا كان تعالى قائما بنفسه ، يجب أن يرى كالأجسام ، فلا لهم : قد يرى في الشاهد اللون وإن لم يلم يلم بنفسه ، فليست العلة فيما وراءه ، ذكرتم ، والجسم لا يقوم بنفسه في كل وجه ومع ذلك تراه من حيث صح ، المقابلة ، لا لأنه قائم بنفسه . ويقال لهم : إن وجب ما قلتم ، فقولوا : أنه تعالى

(١) النساء ١٥٣

(٢) حديث إنكم ترون ربكم الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد من حديث حماد

يلمس ، لأنه قائم بنفسه ويتحرك ويسكن لهذه العلة ، وهذا باطل .

الزام

إن قالوا : إذا لم يره أهل الجنة ، فكيف يتكامل سرورهم ؟ قيل لهم إنما يسر أحدا برؤية من يراه إذا كان يشتهي النظر إلى صورته ، فقولوا : أنه تعالى ذو صورة ، ومن يشتهي ، وهذا كمر من قائله ، وإنما يتكامل سرورهم بالنعيم الدائم الذي يليه لهم من كل وجه .

باب في الكلام على الكلاية

مسألة

فإن قال : هلا قلتم أنه تعالى لم يزل متكلما بكلام قديم أراني أولداته كما تقولون أنه عالم لداته ؟ قيل له : إن الكلام فعل من أفعاله تعالى ، يحدثه ويحدثه في الأحسام إذا أراد مخاطبة الحق بالامر والهي ولوعده ولوعده وترحمه والترغيب ، وإذا بعث الأسياء وحملهم الشرائع حاطهم بكلامه وأصحبهم كتبه ليؤدوا عنه ذلك ، وما كان من أفعاله تعالى لا يحور أن يكون قديما ، كما لا يحور ذلك في احسانه وسائر نعمه . فإن قل : فإن الكلاية تحالف في ذلك ، فما دليلكم على قولها ؟ قيل : أدلة ، منها :

أن الكلام لا يعقل ولا يعيد إلا بأن يتوالي حدوث حروفه على نظم مخصوص ، وما هذا حاله محال أن يكون قديما ، كما أن المشي لا يعقل إلا بتوالي حدوث الحركات ، فمحال قدمها مع ذلك .

الزام

إن قالوا : ثبت له كلاما محالما لما بعثه في الشاهد ، فما الذي يكر من ذلك ؟ قيل : إن ما حالف هذا الكلام لا يكون كلاما ، لأنه إذا لم يكن حروفا وأصواتا فكيف يصح ذلك به ؟ ولو جار فيما حالف هذا الكلام على هذا لحد أن يكون كلاما لحد أن يكون تعالى جسما ولولا أن حالف حقيقة الأحسام والألوان

ان قالوا : ان لم يكن تعالى فيما لم ير متكلما ، فيجب ان يكون أحرسا أو ساكتا كالحي ما . قيل لهم : اذا لم يكن ذا لسان وهم ، فعير واجب ذلك فيه ، وإما يجب في الحي ما ذلك لأن لسانه إذ لم يلحقه فساد ولا امتنع به عن الكلام فلا بد أن يكون متكلما أو صائحا وصارحا ، كما لو عدم اللسان لكان ماءوعا ويتعالى الله عن ذلك ، فيجب أن لا يكون متكلما إلا اذا فعل الكلام وأحدثه بحسب المصلحة ، ولو جار ذلك لوحي أن يقال : اذا لم يكن ساكتا فيجب أن يكون متحركا ، لأن الحي ما هذا حاله ، فادع قالوا لا يجب ذلك فيه ، لأنه ليس بجسم ، فالذي قالوا أيضا ، لا يجب لأنه ليس بشيء

ومنها أنه لو كان متكلما لم ير لكان منقوصا ، لأنه تكلم لا ليحفظ ولا ليعلم ويميد ، فهو عاقل ، والله تعالى لا يحور عليه النقص ، وكيف يصير مكنما لم ير وهو لا يستفيد بكلامه ولا يفيد ؟ !

ومنها أنه لو كان لم ير متكلما لم يكن بعض صروب الكلام بأن تثبت له أولى من بعض ، لأنه اذا لم يتعلق بكلامه باختياره ، وكان من صفات ذاته ، فحب ما قلناه فيه ، كما يجب في كونه عالما ، وهذا يوجب اصافة الكذب اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا

والقرآن يدل على ذلك ، لأنه تعالى عن ذلك قال : ﴿ ومن قبله كتاب موسى ﴾^(١) وهذا يوجب أنه بعد غيره ، وهذا من علامات الحدوث وقال تعالى ﴿ يرل أحسن الحديث ﴾^(٢) ومن حق الحديث أن يكون محدثا وقال تعالى ﴿ وكان أمر الله مفعولا ﴾^(٣) ولمفعول لا يكون إلا محدثا ، ووضع تعالى القرآن بأنه يسبح ويسمى وبأنه ﴿ يتدأ به ومنه ﴾ وبأنه ذكر محدث ، وبأنه مفضل محكم

(١) الأحقاب . ١٢

(٢) الرمر ٢٣

(٣) الأعراب ٣٧

موصول ، وبأنه عربي ، وبأنه سور كثيرة ، يدل على أنه فعله ، لأن كل ذلك من علامات الحوادث والأفعال

مسألة

فان قال : أعقل كلام الله تعالى محدث ؟ قيل له : نعم ، لأن ما ذكرناه من الأدلة يوجب في جميع كتبه وكلامه أنه محدث ، فهو كاحسانه ونعمه ، لأنه من العلم في الحقيقة ، لأنه اذا أمر ونهى وهدى وأرشد ، فقد أجزل العلم .

مسألة

فان قيل : أفتقولون : انه مخلوق ؟ قيل له : ان المخلوق هو المقدور من لأفعال ، وكما يجب أن تصف السماوات والأرضين وسائر أفعاله تعالى بأنها مخلوقة ، فكذلك القول في كلامه ، لأنه قدره بحسب الحاجة والمصلحة ، وقد روى في الحر ما يدل على ذلك وهو أنه صلى الله عليه قال « كان الله ولا شيء » ثم خلق الذكر وما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، وكل ذلك بين .

باب الإرادة

مسألة

ان قال : هلا قلتم انه تعالى يريد لم ير لنفسه ، كما يقوله ضميراء^(١) والجار^(٢) ، وأنه يريد بآية محدثة بمعناها^(٣) قيل له : ان ادبيل من على أنه يريد هو الذي يدل على أن إرادته فعله ، لأننا نعلمه يريدنا من حيث مخاطب وأمر وأخبر ، وقد ثبت أن ما هو خير واحد يجوز أن يكون خيرا عن غيره ، وقوله تعالى ﴿ محمد رسول الله ﴾^(٤) إنما يكون خيرا عن محمد بن عبد الله ، عليه السلام ، دون غيره ، من حيث أراد تعالى ذلك ، وهذه الإرادة يجب أن تحدث في حال

(١) هو ضمير بن عمرو صاحب فرقة الضرارية التي عالت بالجبر وينفي عذاب الصرعاش في أواخر القرن الثاني

(٢) هو الحسين بن محمد النجار صاحب الفرقة النجارية وهي نفون بالجبر وتخلق أفعال العباد وغير ذلك

(٣) الفتح ٢٩

حدث الحبر والا لم يكن بان يوجب كونه حبرا عن واحد بأولى من أن يكون حبرا
عن جماعة .

الزام

ان قال : انما يريد بانه مرید انه لا يجوز عليه السهو والعملة ، قبل له
ليس هذا معنى المرید ، لان المرید هو القاصد الى الفعل والمختار له على
غيره ، وقد يعلم أحدا شيئا ولا يريد ، وقد يعلمه ويريد ، فما ذكرته غلط

مسألة

والذي يدل على أنه ليس بمرید لذاته ، انه كان يجب أن يتوهم حاله في
كونه مریدا كحالته في أنه عالم ، فكان يجب أن يريد كل مراد كما يعلم كل
معلوم ، فيريد أن يحدث كل ما يريد من وشمه ، وهذا خطأ ، وكان يجب أن
يريد ما لا يتناهى من العلم من حيث صح كونها مراده ، وكان لا يريد بأن يريد
تحريك الجسم بأولى من أن يريد تسكيه ، بل كان لا يكون بأن يكره الشيء ، أولى
من أن يريد ، لأنه كما يصح أن يكره ولدك بهي ويرحرر كما يأمر ويرعب ، ولهذا
نعلم أنه لا يكون مریدا لم يرل نارادة قديمة كما لا يكون عالما لم يرل يعلم قدس ،
وقد دلت على صواب ذلك من قبل

مسألة

ان قال : فما الذي يريد تعالی ؟ قيل له : انه يريد كل مراد من أعمال
عباده ، فاما يريد منها ما أمر وحث عليه دون المعاصي والمباحات . فان قال
فما الدليل على ذلك ، والجبرية تحالفكم فيه ؟ قيل له : لأنه قد نهى عن
المعاصي ، فلا يجوز أن يكون مریدا لها ، وقد ثبت أنه ساحت لها وعلى فاعلها
فلا يجوز أن يريد لها ، كما لا يجوز أن يحبسها .

الزام

قالوا : لو حدثت المعاصي ، وهو غير مرید لها ، لوجب أن يكون معلوما
صعبا ، لأن من وقع في ملكه وسلطانه ما لا يريد يجب ذلك . قيل لهم : ليس

يقع ذلك من العباد ، وهو باه عنه واجر عن فعله ساحت له غير راض به دأه له غير
مادح ، ولا يوجب كونه معلوما ؟ فكذلك لا يجب ما ذكرته . وادأ لم يكن فيه تعالی
محة للمعاصي لهذه الدلالة ، فكذا لا يجب أن يكون بمعصيتهم لطاعه قويا عالما
فكذلك لا يجب لمعصيتهم أن يكون معلوما صعبا ، وادأ لم يكن يجب من حيث
أمرها بما لم يرده أن يكون أمرا لعلته فكذا لا يجب بمعصيتهم المعاصي أن يكون
صعبا

مسألة

ان قالوا : فلا تكون إرادته نافذة ان صح ان يريد الايمان من الكافر ولا
بفعله ، قبل لهم ان الارادة لا يقع بها لفعل ، فلا يمتنع أن يريد تعالی ما لا
بفعله العبد لسوء اختياره ، ولا ارادة الله تعالی موحية لأفعال العبد ، فلا يمتنع ان
لا يقع مراده منهم ، كما قلناه في أمره وترعيه ومحتة ورصاه . ثم يقال لهم : اذا
كان تعالی قد بعث الأنبياء ليريد لطاعات والرميا أن يريدوا دون المعاصي ،
فكيف يريد هو المعاصي فيحالف ما أمر به ؟ فادأ كانت ارادته موجبة ، فكيف
يأمر بما أراد خلافه ؟ وهل ذلك الا عت ؟ وادأ هي ابليس عن ارادة لكفر من
الكفار فكيف يريد هو ذلك منهم ؟ وادأ لم يكن تعالی أهلا لأن يعصى وتكفر
بعته ، فكيف يريد ذلك ؟ وادأ كان من جملة عليهم أن يشكروه فكيف يريد منهم
الكفر ؟ والقرآن يدل على ما قلناه لأنه قال تعالی : ﴿ وما الله يريد ظلما
للعباد ﴾^(١) ، و ﴿ ظلما للعالمين ﴾^(٢) كما قال ﴿ والله لا يحب لفساد ﴾^(٣) ،
و ﴿ لا يأمر بالمعشاه ﴾^(٤)

(١) غافر ٣١

(٢) آل عمران ١٠٨

(٣) البقرة ٢٠٥

(٤) الاحزاب ٢٨

الأصل الخامس من التوحيد

مسألة :

فان قالوا : فبهذا أن الله تعالى واحد ، لا كما قاله الثوية^(١) في اثبات قديمين ، ولا ما قاله النصارى في التثليث ، قيل لهم لو كان مع الله تعالى ثان ، لم يحل من أن يكون غير واحد ، وهذا لا يصح لأنه يجب إذا كان قديما أن يكون مثلا له ، فإذا كان قادر لذاته فكذلك انثاني لو كان معه ، وهذا يطل القول بأن معه ثالث عاجز ، أو يكون قادرا ، ولو كان كذلك لوجب إذا أراد أحدهما احياء جسم وأراد الآخر إماتته أن لا يكون فعل أحدهما بالوجود أولى من فعل الآخر ، وهذا يوجب اما أن لا يوجد مرادهما جميعا ، وفي ذلك ايجاب صعبهما أو أن يوجد مراد أحدهما دون الآخر ، وذلك يدل على صعبه وعلى أنه ليس بقديم مع الله ، فإذا لم يجب أن يكون تعالى الا واحدا ، وهذا معنى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا)^(٢) لأنه كان لا يمتنع أن يريد أحدهما نكيتها ودوران الملك فيهما على هذا الحد ، ويريد الآخر ضد ذلك ، فيقع الفساد ويؤول الصلاح

مسألة

فان قالوا فكيف يقع الخير من يقع منه الشر ، والآلام من يقع منه اللذة قيل لهم اختلاف العمل لا يوجب اختلاف الفاعل ، ولهذا يحور من أحدنا أن يعمل الحركة والسكون والصبر والنع ، فلا يمتنع أن يقع من الله تعالى الأفعال المختلفة إذ كانت كلها صوابا وحكمة ، والآلام قد تكون حكمة إذا أعفت منعه عظيمة ، فلا يمتنع أن يفعلها تعالى للمصلحة ، فأما الشر فهو العسر العييب ، والله تعالى لا يفعل منه ، وإنما يقع من عباده ذلك بسوء اختيارهم .

مسألة

فان قالوا لو جار وقوع اللذة والآلام من واحد ، لجار أن يتحرك الشيء

(١) وقد تقدم الكلام عليها

(٢) الأنبياء ٢٢

ويمكن بمعنى واحد ، قيل : الفرق بينهما أن الحركة موجبة ، فلا يصح أن توجه في السكون ، والفاعل يعمل باختيار ، فلا يمتنع فيه أن يعمل الشيء وحده .
مسألة :

فأما النصارى ، فقولهم يتناقص ، لأنهم يقولون ، في الآله : انه واحد في الحقيقة ، ثلاثة في الحقيقة ، وهذا محال ، لأن كونه واحدا يقتضي أن لا ثاني له ، فكيف يصح أن يكون مع ذلك ثلاثة ؟

مسألة

ويقال لهم : ان عيسى إذا كان شخصا مائلا يأكل ويشرب كالواحد منا ، فكيف يحور أن يقال بالهية ويانه بعد ١٩ فان قالوا : لأن الأفعال الالهية ظهرت على يده ، كاحياء الموتى ، قيل لهم : ان الله تعالى فعلها عند طلبه ، فلا يدل على ما قلتم ، ولو دل على ذلك لوجب في سائر الأنبياء أن يكونوا آلهة .

مسألة على الثوية

يقال لهم : إذا كان النور جسما رقيقا ، وكذلك الطلعة ، فكيف يصح لغول مقدمهما ؟ وقد ثبت بالدليل حدوث سائر الأجسام ، وما دل على ذلك فيها يدل على حدوث هذين ؟

مسألة على المجوس :^(١)

يقال لهم ، في اثباتهم الشيطان ضد الله ، وماوثا له : فلم قلتم ذلك ؟ قالوا : لأن ما في العالم من الشر والمحن لابد من أن يكون لها فاعل ، فإذا لم يحر أن يكون الله تعالى فاعلها ، فلا بد من شرير تضاف اليه . قيل لهم : ان جار أن يحل أصل كل شر ، فهلا جار اضافة الشرور اليه ؟ لأن عندهم أن يجب بطبعه لا باختياره ، وإنما لا يلزمنا ذلك لأن عندنا أن الله تعالى لم يطع ابليس على لشر ، وإنما « اختاره » هو المحصية والشر ، فهو المعلوم دون الله . فان قالوا

(١) وقد تقدم الكلام عليهم

أليس قديم ، قيل لهم : فيجب أن يكون ثانيا لله ، وقد مينا صاد ذلك من حيث يؤدي إلى الفساد والمانع . وإن قلوا : هو محدث ولا محدث له ، قيل لهم فيجب أن يكون ثانيا لله تعالى أيضا وقد يتافسا ، وذلك والتمانع وشيء واحد .

نقص الكلام في التوحيد

باب الكلام في العدل

من قال : بينوا لي جملة ما يلزم معرفته في العدل ؟ قيل له : مُعْتَمَدُهُ ، هو أن الله تعالى لا يفعل قبيح ، ولا يحار إلا الحكمة والصواب ولهذا مقدمات يجب أن تعرف أولا ، منها

- أن الأفعال معقولة في الشاهد
- ومنها تميز فعلنا عن فعله تعالى .
- ومنها تمييز الحس من القبيح وضروريه
- ومنها أن القبيح لا يجوز أن يقع من فاعل دون فاعل
- وله فروع تنصل به من بعد ، ومنها
- أن أفعال العباد حادثة من قتلهم ، وليس من خلقه تعالى .
- ومنها أنه لا يكلفهم إلا ما يطيقون
- وأن قدرتهم متقدمة لما يفعلون
- ومنها أنه تعالى لا يعاقب من لا ديب له ، ولا يدب غيره ، وأن الطفل لا يعدب وإن كان أنواء كافرير

• ومنها أنه لا يريد القبيح ولا يحبه ولا يرحمه ولا يشلؤه ، بل يكرهه ويستحظه

• ومنها أنه لا بد أن يزبح العلل في التكليف

ومحن نبي ذلك أجمع ، ثم تذكر الكلام في البوات وعبرها ، بعد ذلك ان شاء الله تعالى .

مسألة

فان قال : فينوا لي الفعل وحقيقته ، ليصح أن نتكلم في أحكامه ، ونبحه ، وحسنه ، قيل له : الفعل هو ما يحدث من القادر ، فكل ما يحدث من جهة القادر يقال هو فعله ، وهذا معقول في الشاهد ، ألا نجد الكتابة تحدث من الكاتب ، فيقال إنها فعله ، ولا يقال في الأشخاص إنها فعل الكاتب لما لم يحدث من جهته

فإذا علمنا أن الأجسام محدثة من قبل الله تعالى ، قلنا إنها فعله ، وكذلك يقال في سائر الأعراس التي يخلقها الله تعالى .

مسألة

فان قال : فمادما يتمير ما يفعله أحدا مما يفعله تعالى ؟ وكيف يعلم الفعل فعلا لريد دون عمر ؟ قيل له : ما يقع بحسب قصد العباد ورادتهم وشهواتهم ، وبحسب قدرهم وعلومهم وبحسب جهدهم وسهولتهم كان كتابته ولصياغة والمشى ولعام فهو فعلهم ، وما يتعذر عندهم ، أولم يقع بحسب أحوالهم فهو من فعل الله تعالى فالأجسام والألوان والطعوم والروائح والتصوير ، وغير ذلك ، وكل ما ثبت أنه قبيح ، يعلم أنه من فعل العباد ، لأنه تعالى لا يعمل لا الحس ، وكل ما ثبت أنه من فعله تعالى فيجب أن يكون حكمة وصوابا .

مسألة

فان قال : ومادما يتميز القبيح من الحسن ، قيل له : ان العاقل يعلم أن الظلم قبيح ، وكفر النعمة ، والجهل بالله تعالى وعبادة غيره . ونعلم أن الاحسان حسن ، وشكر النعمة ، والأكل والشرب ، إذا لم يعد المضرة . ونعلم أن رد الوديعة وفصاء الدين وشكر النعمة واجب ، والصدقة مرغوب فيها .

مسألة

فان قال : فما معنى القبيح ؟ قيل : معناه انه مما يستحق به الدم من الأفعال ، لأن الأفعال على ضربين أحدهما يستحق به الدم ، والآخر لا يصح ذلك فيه . فوصف الأول بأنه قبيح والثاني بأنه حسن اذا فعله المميز بينهما

مسألة :

فان قال : فما معنى الواجب ؟ قيل : هو الذي يستحق العالم به الدم بان لا يفعله ، والواجب بان يفعله ، ولهذا يجب عليه فعل الواجب وأن لا يفعل المنع فاما لمرغب فيه فبما قل يستحق المدح بفعله ، فاما لم يفعله لم يستحق الدم فاما المنع : بفعله كان لا يفعل في أنه لا يستحق به الدم والمدح

مسألة :

فان قال : فلماذا يفتح القبيح ؟ قيل له : لأنه ظلم أو كذب أو كفر بعمه ، لأن العاقل متى علم في العقل أنه هكذا علمه قبيحاً فلدنث يفتح من كل أحد اذا فعله على النصف ، فالواجب انما يجب لأنه رد الوديعه أو لأنه انصاف ، فمتى علم العالم علمه واجباً فلهذا قلنا ان معرفة الله واجب ، وكذلك معرفة الرسل ، والشرائع ، والصلوات ، والصيام ، لأن الله جل وعز قرر في عهدها أن علماء تركها مضرة من حيث كانت مصلحة

باب في الدلالة على أن الله تعالى لا يفعل القبائح

مسألة :

فان قال : فما دليلكم على أنه تعالى لا يفعل القبيح ، وقد حالكم في هذا الجهمية والمجبرة ، فزعموا أن كل الأفعال من قبل الله تعالى ومن خلقه وأن العبد لا يفعل في الحقيقة شيئاً حتى قالوا : حهم ، ان الفعل يضاف اليه كما يضاف اليه لموت والحياة ، وزعموا أن من قال : ان العبد يفعل فقد جعله شريكاً فيما

خلق ؟ قيل له : دليلنا على هذا أن الله جل ذكره عالم بفتح كل قبيح ، وعالم أنه لا حاجة به الى فعل القبائح بل هو عي عنها ، ومن هذه صفته لا يحتار القبيح .

مسألة

فان قال : ومن أين أنه عالم بما ذكرتم ؟ قيل له : لأنه عالم لداته ، ومن حق العالم لداته أن يعلم كل معلوم ، وانما يعلم أحداً شيئاً دون شيء لأنه يعلم نعم محدث يحدث ، فحسب ما يحدث فيه يعلم

مسألة

فان قال : فمن أين أنه غي لا يحتاج ؟ قيل له : لأن المحتاج انما يحتاج الى أن ينال ما يشتهي ويلتذ به ، فانما يلتذ الملتذ بما نصبح عليه ذاته وترداداً وهذا من صفة الأجسام - فيجب أن تستحيل عليه الشهوة ، فاما استحالت استحالت لذة ، فاما استحالت استحالت المنفعة ، فاما استحالت استحالت الحاجة . وكل حي ليس بمحتاج فيجب كونه غنياً .

مسألة

فان قال : ولم اذا كان عالماً غنياً ، لا يحتار القبيح ؟ قيل له : لأن القبيح فحبه يدعو الى أن لا يفعل ، فانما يفعله بقبحه لحاجة تتحقق أو تنعد ، فانما علمنا أنه تعالى ليس كذلك ، فيجب أن لا يحتاره . ألا ترى أن المحتاج منا الى درهم أمكه أن يصل اليه بالصدق والعدل لم يحتار في التوصل اليه انظلم والكذب ، وما يكذب الناس ويظلمون لحاجة لو لتقدير حاجة أو لجهل ، على ما علمه من حب السراق وقطاع الطرق ، ولذلك لا يحوز من الواحد ما أن يفعل لقبيح مع المعنى والمعرفة ، ولا فرق بين من جوز هذا وبين من جوز أن يفعل أحداً التشويه نفسه وتعليق العظام على رقبته وحلأته من غير حاجة . وبطلان ذلك ظاهر .

مسألة

فان قال : فهل يصح ممن خالفكم ، مع هذا القول ، أن يعرف الحق ويميزه من الناطل ؟ قيل له : ان من جوز أن يفعل الله القبائح لزمه أن يحوز أن

يفعل الكذب ويبحث الكذابين « للاصلاص » ، ويأمر بالقيح ، وهذه تؤدي الى الشك في القرآن والى أن يحوز في محمد ، صلوات الله عليه ، أنه كذاب ، فان كان تعالى أظهر عليه الأعلام ، لأنه اذا حار أن يصل فما الذي سمع أن يرسل من يدعو الى الصلاص ، ويؤدي الى أن يحوز أن يكون الله قد أمر بكفر بعباده غيره كثيرا ممن تقدم من الأمم ، وكل قول أدى الى هذا فهو كفر . لا يصح معهيمان ودين .

الزام

فان قالوا : انه تعالى يفعل القبيح ، ويكون حسنا منه ، ويمدح عليه ، فيحوز أن يحذره مع علمه بصفته وعاءه ، قيل لهم ان لظلم ممن وقع منه ، يفتح ويستحق لدم ويصير به مفوضا ، فلو حوز في الله حل وعبر خلافه حوزا ، يفعل الخير الذي ليس يحذر على ما تنويه ولا يكون كادما ، ويفعل السوء ويكـ حكيمما ، على خلاف ما نعقله في الشاهد ، وهذا يؤدي الى نقص الحقائق

الزام

فان قالوا : له أن يفعل في ملكه ما يشاء ولا يفتح منه ، قيل : لهم : ليس أحدا قد يفعل في ملكه ما يفتح بأن كان يقتل عبده ويصره لا لذات ، فيجب لو فعل تعالى تعذيب الأبطال أن يكون قبيح وظلم ومحال أن يمدح الظلم أن ليس له أن يفعل كما يحال أن يقال في العدل ليس له أن يفعل ، لأن ذلك قلب الحقائق .

باب خلق الأفعال

فان قال : أنقولون في أفعال العباد ، ان الله جل وعز لم يخلقها ؟ قيل له نعم ، بل هي من جهتهم واقعة حادثه ، والدليل على ذلك ما سلف من أنها نعم بحسب قصدهم وعلومهم وقبرهم ، فلو أراد أحدا الساء لم تقع الكتابة ، لو جهل الكتابة لم يصح أن تقع ، ولو أراد حمل الحمل لم يقع ، ولو كان من فعل

غيره فيه لكان جهده وعلمه وقلة قدرته وكثرتها مبرره واحدة ، وهذا يدل على أن أفعالهم حادثه من قبلهم

وأیضا فلاهم يمدحون على الحسن من فعلهم ، وعلى القبيح يذمون ، فيبرر ما أن مدح من يفعل الواجب ويدم من يفعل الظلم والسرقة ، ولا يحسن ما مدح أحد على كونه وهيبته ولا دمه على طوبه وصورته ودين من أدب الدلالة على أن هذه الأفعال من جهته

وأیضا نحتاج في هذه الأفعال الى آلات وقدر وارتفاع الحواجز ، لأنه اد أراد الرمي والاصابة فلا بد له من قوس وبه وأن لا يكون بيده وسيل الرمي حاجر ، وأن يكون عاتما ، وأن يكون قويا ليلج الرمي بشدة اعتماده ، ولو كان من فعل الله تعالى لما احتاج الى ذلك لأنه تعالى فيما يفعله لا يحتاج الى هذه الأمور ، تعالى الله عن ذلك

وأیضا علان فاعل ذلك مدموم ناقص سحيق في العقول ظالم ، فان كان تعالى هو الفاعل لكل ظلم لوجب دمه وان يوصف بأنه ظالم ، وهذا كفر من قائله ، لأن الأمة بأسرها تقول ان من وصف الله بأنه ظالم فقد كفر ، لا بالقول لكن بالمعنى ، ومعناه أنه فعل الظلم . فمن قال ذلك فهو كفر اذا

وأیضا فلو كانت هذه الأفعال الله خلقها ، لظن الأمر والهي وبعثة الأنبياء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقبحت المساءلة والمحاسبة والمعافة ، لأنه تعالى لا يحوز أن يأمر بما لا يفعله ونهي عما حقه ، ولبي كيف يدعو الكفار إلى العذول عن الكفر إلى الايمان والله تعالى هو الحائق للكفر فيهم والمدح لهم عن الايمان ؟ ! ومن يأمر بالمعروف كيف يأمر به والمعروف ليس من فعله ؟ ! وكيف ينكر المنكر وما حقه به ؟ ولماذا يحاهد الأعداء والله خلقهم لذلك ؟ ! وكيف يحسن من الله تعالى المساءلة والمحاسبة وجميع ما وقع من الأفعال هو الذي خلقه ؟ ! وهذا سمح من قائله

فان قالوا : العبد يكتسب القيام ، والله يحلفه فيه عند ذلك من كل وجه ، قيل : لئن جار ذلك ليحوزن أن يكتسب طوله ولونه . فان قال : وقع قيامه بحياره ، قيل له : احبارة أنصب الله حلقه من كل وجه فكأنه منه ، الاختيار وانصام جميعا ، فأي فعل له ؟ وكيف يكون فاعلا إذ خلق فيه أحدهما ؟ ومن قال لأنه حلقه قادرا ، قيل له : ماذا يقدر والقيام لله حلقه من كل وجه ، وكذلك القدره ؟ فما المرق بين أن يقدر القيام فعله وبس أن يقال : التمرد فعله ؟ ثم يقال لهم : ان الكسب معناه أنه فعل ما قصد به بعد ودفع مصرة ، فان لم يكن له فعل فكيف يصح أن يكتسب ؟ ثم يقال لهم : ان كان هناك كسب فليس الله تعالى أوجه فيه بقدره لا يمكن العبد أن يبعث منها ، فكيف يصح مع ذلك أن يمدح ويذم ؟ ! ولئن حذر ذلك ليحوزن فيمن يصبر ويوجب فيه الأثم بالضرر أن يدم على ذلك . وهذا من الفساد

الزام :

ان قالوا : إن فعل العبد كما يفعل الله يجب أن يكون شريكا لله ، قيل لهم : يدرمكم ان لا يكون العبد قادرا أصلا ولا عالما ولا حيا لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون مثالا لله فلو حذر ذلك فهلا جار أن يكون فاعلا ولا تكون هناك شركه ؟ ثم يقال لهم : ان كان لعمل الواحد يعينه الله ، والعبد من غير تمييز يجب أن يكون شريكا لله ، وهذا كفر .

الزام

فان قالوا : ليس الإيمان لله وكذلك الدين وسائر الصاعات ، فكيف يضاف ذلك إلى الله ولم يحلفه ؟ بل هو من فعل العبد ؟ قيل لهم : يضاف إليه تعالى لأنه أمر به وأعان عليه ولطف ، كما يضاف أدب الولد إلى أبيه من حيث أدبه وهداه وعدمه ، فاما المعاصي فلا تضاف إلى الله لأنه يهيئ عنها وكره فعلها وتوعد عليها بالعدب ، كما يضاف فساد لولد إلى الولد مع احتجاده في تأديبه . ثم يقال لهم : على قولكم يجب أن يضاف للمعاصي إلى الله تعالى ، فيقال : انها من فعله

لأنه فعلها كما فعل الطاعات ، وقد تبين خلافه ، لأنه تعالى يبي ذلك فقال ﴿ كفارا حادا من عند أنفسهم ﴾ (١) ، وقال ﴿ و من منهم يعرف بنوون أنفسهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾ (٢) وبسبب ذلك أتى الشيطان بقوله في ﴿ الحمر والمير والأنصاب والأرلام رحس من عمل الشيطان ﴾ (٣) ، وقال ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ (٤) ، وعلى قولكم يجب أن يضاف إلى الله تعالى ، وكيف يوصف العبد بأنه يفعل ويعمل ويصنع ويكتسب ويحطى ويصيب ويحيي ويحترع ، وكل ذلك من فعل الله تعالى ، وهذا مسح من قائمه .

الرام

فان قالوا : أليس الله جل وعز قنر الخير والشر ومعينهما ، ويجب الرضا بالقدر خير وشره ، خلقه ومعه ، فهلا دل ذلك على أن هذه الأفعال من الله تعالى ؟ قيل لهم : المراد بذلك مخالفة الشويه والسمحوس ، لأنهم رعموا أن الألام والمصار ولحق القبيحة في المظفر ليست من فعل الله ، وهي من فعل لعظمة ، وسموا ذلك شرا ، واما يفعل البدن والمصاع التي يسمونها خيرا ، فوجب السري من قولهم هذا ما يضاف الخير والشر من قصائده وقدره إليه على ما اطلعه المسلمون وروي في الآثار ، وليس المراد بهذا الشر لا الأمراض وما شاكها لأن ذلك أجمع منه تعالى ، فعنه لمصباح الخلق فيكون معما في الدين ويكون نفع للعبد من الصحة والسلامة ، ودفع الدين أعظم من نفع الدين ، وليس المراد بذلك فعل الرضا والسره ونظم والمواحش لأن ذلك يوجب الرضى به لصالح أن يحصه معه ويقول : ان مرضى بالرضا والمواحش ، ويقول : ان ذلك من قضاء الله ، فلا بد من الرضى به ، وذلك كفر من قائمه .

(١) البقرة ١٠٩

(٢) البقرة ١٧٨

(٣) البقرة ٢٠٣

(٤) البقرة ٢٠٥

فان قال عما الشر في الحقيقة ، وما الخير ؟ قيل له : الخير هو النفع الحسن ، وكل أفعال الله تعالى في دار التكليف هذا حاله ، والشر هو الضرر المبيح ، ويتعالى الله عن فعله ، لأنه لو فعله لكان من الأشرار ولكان شريرا اذا أكثر من ذلك ، وهذا كفر من قائله . وكذلك الفساد لو كان من فعله تعالى ليس بشر وفساد من هو حكمة وإن لم يؤلم ويشق لما يؤدي به من النفع العظيم وما يفعله الله تعالى من المصالح يسمى بهذين الاسمين على جهة المحاز ، لما ذكرنا

ثم يقال لهم : ان كانت كل القبائح والفواحش من خلق الله تعالى ، وما حلّمه فقد قصاء وقدره من وجه ، فيجب الرضى اذ بذلك ، وهذا كفر ، وان لم يجب الرضى به ففي ذلك دلالة على أنه من قصاء الله تعالى ، لأن من دين المسلمين أن الرضى بقضاء الله واجب ، ودا لم يكن من قصائه فيجب من حلفه . بل هو من فعل العباد .

قالوا : عما تقولون انتم في هذا وليس بكم الرضى بما قصاء الله وعبدكم ان أفعال لعباده من قصائه ؟ قيل لهم : ان قصاء الله تعالى ، على الاخلاق ، هو ما حلفه وقدره وأوحده وأوقعه ، وهو الذي اراده بقوله ﴿ مَصَافِي سَمَوَاتٍ فِي يَوْمٍ ﴾ (١) ، فاما ما أقدر العبد عليه ، وأمره وبهي عنه ، ينظر فيه فقد يقال في اواحش من قصاء الله ، من حيث أوجب قطعاً ، فذهب بما يحلفه تعالى لا محالة ، ويلزم الرضى بذلك ، كما قال تعالى ﴿ وَتَقْصِي رُءُوسَ الْعُشَاةِ لِيَذَرَنَّهُمْ أَكْثَرُ جَاثِلِينَ ﴾ (٢) ، وقد يقال في سائر أفعال العبد انها من قصاء الله ، بمعنى أنه أوجرها ودعا عليها ، فهذا مجاز ، لأن قصاءه هو الخير والدلالة دون الفعل ، لما ذكرناه

(١) فصل ١٢

(٢) الاسراء ٢٣

من أنه لو كان من قصائه حلماً وفعل لا يرتفع الحمد والدم ولوجب الرضى بما يفعله تعالى من الأمراض والأسقام ، وهذا كفر .

فان قالوا : فقد قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تُبْصِرْهُمْ حَسَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ (١) ، فكيف يصح مع هذا قولكم ؟ قيل لهم : ان القوم كانوا يقولون عند نزول القحط والمحن بهم : ان هذا لشؤم محمد ، صلى الله عليه وآله ، حاشاه من ذلك ، كما يقولون عند نزول الرخاء وتجدد النعم : ان المعاصي والكفر من محمد ، صلوات الله عليه ، فالمراد ما قلناه ، وبين الله تعالى بقوله من بعد : ﴿ مَا أَصْنَعْتُ مِنْ حِسْبَةٍ فَمَنْ اللَّهُ ، وَمَا أَصْنَعْتُ مِنْ سَبْعَةٍ فَمَنْ بَعْدُ ﴾ (٢) فيبين أن القتل والفواحش من الأسان لا من الله تعالى .

فان قالوا : فلم يقال في الطاعات والحسنات انها من الله تعالى ان لم يكن حصها ؟ قيل لهم : تصاف اليه من حيث أمر بها وأعد عليها ولطف فيها ، كما تصاف صلاح الولد لبي أبيه اذا كان يدل لحبه في تهديه وتاديبه ، فاما المعاصي فمع بيبه عنها ورحمه عن فعلها وتوعده عليها فلا تصاف اليه ، كما لا يصاف فساد الولد الى الوالد الذي منغ العناية في صرف الولد عن الفساد

قالوا : فقد قال الله تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَاللَّهُ جَلِيمُ الْبَشَرِ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ هَلْ مِنْ حَاشٍ عِندَ اللَّهِ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَفِيَ عَنْهُمْ ﴾ (٦) ، فكيف يصح مع هذا أن تصفوا أفعال العباد

(١) البقرة ٢٨

(٢) البقرة ٢٩

(٣) الانعام ١٠٤ - الرعد ١٦ - الرمز ٦٢ - طه ٦٤

(٤) الصافات ٩٦

(٥) طه ٣

(٦) الرعد ١٦

اليهم وسولوه انها من جههم وفعه " قيل لهم صدق الله حل وعمر واحظانهم في
 التأويل ، لأنه تعالى ثبت في العقول ما ذكرناه من الأدلة وأوضح أن فاعل الظلم
 والكذب العالم بحالهما يستحق الدم ولنقص فلا يجوز أن يتمدح بما نصب
 نصب الدم لنقص ذلك ، وكيف يصح أن يتمدح بقوله ﴿ خالق كل شيء ﴾
 ويريد بذلك أنه حقيق القائح ، وإنما أراد تعالى بذلك أنه الخالق للآسان وسائر
 المسم ليعتد الخلق بذلك على الشكر والطاعة ، ويحتمل أن يريد بذلك أنه
 المقدر للاثياء لأحوالها المعروف فصل ما بين حسبه وقبحها ، فهو إذا حالها
 بمعنى التقدير وإن ارتكبتها العباد مع الهي والرحر ، وهذا ظاهر لأن العاقل إذا
 قال أكلت كل شيء ، فالمراد المأكول دون غيره ، فكذلك قوله ﴿ خالق كل
 شيء ﴾ ، المراد به المخلوقات دون غيرها ، فلا مخلوق يوصف بذلك إلا والله
 فاعله ، لأن أفعال العباد لا توصف بذلك إلا مع تقييد .

وتأويل قوله ﴿ والله خفيكم وما تعملون ﴾ يعني الأصنام التي عملوها .
 بمعنى عملوا تسويتها ومحتها ، لأن ما هذه حاله يقال أنه عمل الصانع ، كما يقال
 في السحار عمل ليل والسري ، وإنما عمل فيها ، وهذا متعارف في اللغة
 والاستعمال ، ونولا أن هذا هو المراد لم يصح أن يكون تعالى دائماً ولا مكاناً بهذا
 بعد قوله ﴿ قال أتعبدون ما تحتون ﴾^(١) ، فلما وصفهم بذلك من حيث ينسب
 تعالى خلق الأصنام كما خلقهم ، فلم عدلوا عن عبادته مع أنه الخالق المسم
 عليها ؟ ثبت أن المراد ما قلناه .

وتأويل قوله جل وعز ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كحدفه مثابه الحق
 عليهم ﴾^(٢) ، فالمراد به إبطال قول الشوية وعباد الأصنام ادس لا يوحون أن
 الخالق والمسم والمحيي والمميت والرازق واحد ، يس هذا ، على قول بأن
 المبد يعمل لا يحسد أن يشابه الخلق ، بل خلقه تعالى متميز من فعل المبد
 وكسه ثم يقال لهم فقد قال تعالى ﴿ شارك الله أحسن المحالين ﴾^(٣) .

(١) الصانع ٩٥

(٢) الرعد ١٦

(٣) المؤمنون ١٤

على اثبات خالق سواء ، وإن كان لا يطلق ذلك : وقال : ﴿ وإذ خلقنا من الطين
 كهيئة الطير ﴾^(١) فأصناف ذلك إلى عيسى عليه السلام ، وقال : ﴿ وتحلقون
 فكاً ﴾^(٢) أيجوز أن يفسر الكتاب ؟ قال لا فالمراد ما قلناه ، ليسلم
 لأي أجمع ويتفق معاه ولا يختلف يقال فكيف يقول تعالى ﴿ ومن مع
 الناس أن يؤمنوا ﴾^(٣) ، ﴿ وما لهم لا يؤمنوا ﴾^(٤) ، ﴿ وكيف تكفرون بالله ﴾^(٥) ،
 ﴿ ويكن الناس أعمى يظنمون ﴾^(٦) (ومن شمل سوءاً يخرجه) ، ولا فعل
 لعدم ؟ فإن قالوا : كسب : قيل لهم : إذا كان هو القادر على تصرفه وهو الذي
 أوجده باختياره ، فقولكم أنه كسبه وانه فعله وعمله واحد ، وقولكم أنه من خلق
 الله ، والحال هذه ، كقول من قال إن السماء من فعل العبد وإن لم يكن هناك ما
 يوجب اضافتها إليه . وهذا بين الفساد .

باب في أن القدرة قبل الفعل

إن قال : فما قولكم في القدرة ؟ قيل : يقول انها معنى موجود في
 الجسم ، يصح من العبد الفعل والتصرف بها ، ويمكنه لأجلها أن يتحرك بدلا من
 أن يسكن ، وأن يقوم بدلا من أن يقعد ، والله حل وعز ركبها في جسم لعبد لكي
 بطبع ولا بعصي ، وعرفه حظه أن هو أطاع وما أعد له من الدرجات الرفيعة وأعلمه
 أن هو عصي فمن قبل نفسه أني وعليها جنى وبها أضر ، وأن ماواه النار إذا لم ي
 وأصر على المعاصي العظيمة والقدرة في هذا ممرله يده وعبرها من الآلات

(١) البقرة ١١٠

(٢) المكيون ١٧

(٣) الاسراء : ٩٤ - الكهف ٥٥

(٤) الانشقاق ٢٠

(٥) البقرة ٢٨

(٦) يوسف ١٤٤

(٧) الباء ١٢٣

التي تصلح للصبر والصدقة ، وكالسكين التي تصلح للصبر لقتل المؤمن
والجهاد في سبيل الله ، فإد دعوت الله لبطل عدوا لله فقتل بها ولي الله ، فإني
من قبل نفسه فكذلك إذا أعطى الله ، حل وعز القدرة والاستطاعة للعبد فعد
ممكنه بها من الأفعال أجمع ، ويصح منه أن يفعل بها الخير والطاعة كما يمكنه أن
يفعل بها الشر والمعصية ، فلدت قننا إنها معدة على الفعل ليصح من العابد أن
يقدر على القيام ، ومن القائم أن يعذر على القعود ومن المكلف أن يقدر على
الإيمان بدلا من الكفر ففعل ما اختياره لا على جهة الجبر والاضطرار
مسألة .

فإن قل فإن المحيرة تحالكم في هذا ، وترغم أن العذر مع الفعل لا
تقدمه ولا تتأخر عنه ، فما دليكم على ما ذكرتم ؟ قيل له لأنها لو كانت مع
الفعل لكانت قدرة على الموحود ، والموجود بوجوده قد استعنى عن العذر
أصلا ، وأيضا ولو كان القادر ما سما يقدر على الفعل وهو فاعل له لكان الله تعالى
لا يقدر إلا على هذا الحد ، لأن حال القادر لا يحلف كما أن أحدا لما علم شيئا
على ما هو به ، وكذلك حاله تعالى ، وهذا بوجه الله تعالى فعل (١) لم يرل إدهو
قادر لم يرل ، وهذا كفر من قائله

وأبى فإن القدرة لو كانت مع الفعل لكان الكافر ما يقدر على الكفر فقط
دون الإيمان ، لأنه لو قدر عليه لوجب - مع أنه كافر - كونه مؤمنا ، وهذا متضاد ،
ولو كان ما يقدر على الكفر فقط لم يحسن أمر العاجر بالفعل والرأس بالعدو ، ولو
وجب إذا عذب تعالى الكافر ، على أنه لم يؤمن أن يفسح ذلك منه ، وأن يكون
ظالما ، لأنه إما أتى في ما لم يؤمن من قبل الله تعالى ، من حيث يقدر على
الإيمان ، وفي هذا إيجاب كونه معدورا وأنه تعالى ظالم بتعديبه ، تعالى الله عن
ذلك

وأبى فمن كمال العقل أن العابد يقدر على أن يقوم وممكنه ذلك ، بل كثره

(١) كذا وردت والصحيح فأصلا

من الهائم تعرف ذلك ، ولهذا فصل الحمار بين البهر الذي يمكنه عبوره وبين
المساعد الطرفين الذي لا يمكنه ذلك ، والسمله بفصل بين ما يمكنها حره وسر ما
يتعذر عليها ، حتى ربما استعانت بغيرها في حمل ما تحمله ، وهذا بين ، وكتاب
الله جل وعز ينطوي بذلك ، لأنه جعل من شرط وجوب الحج الاستطاعة ، وإما
يحب الحج على من لم يحج ، فذلك يدل على أنه يستطيع الحج ولما حج ، وهو
قولنا (١)

وقال يدل في الكفارة «فمن لم يستطع» يعني نصيبه «فأطعم مسكين
مسكنا» (٢) ، فيجب ، على قولهم ، في كل من لم يدخل في الصوم أن يرحص
له في الإطعام لأنه غير مستطع ، واتفاق الأئمة على خلافه يدل على أنه يستطيع
لصوم ولما أحد به . فقالت الأمة بأسرها فيمن لا يستطيع القيام في الصلاة له
أن يصلي من قعود ، ولو كان كما يقوله القوم لكان كل من لم يدخل في الصلاة
قائما ، غير مستطع لذلك ، فيجوز أن يترخص بالقعود ، فإد بطل ذلك علم أنه
قادر على القيام في الصلاة قبل دخوله فيها ، وهو قولنا
مسألة :

فإن قل وكيف الرمت من حالكم في لقوب تنكيف ما لا يطاق ؟ من
له لأن من قوله أن الكافر لا يعذر على الإيمان ، قل له فكيف حسن من الله
تعالى أن يأمره بالإيمان ويعده إذا لم يفعله ؟ وإن حار ذلك ليجوز أن يأمر العبد
العاجر بالفعل ويعده إذا لم يفعله ، ويأمر من لا رحل له بالمشي ويعده إذا لم
يفعله ، ويأمر بالظيران في الهواء ويعده إذا لم يفعله ، وإن حار ذلك ليجوز أن
يعذب الإنسان لأنه ليس بمنك ويعذب الأسود لأنه ليس بأبيض ويعذب لأن السماء
قوفنا والأرض تحتنا ، وهذا كفر من قائله

مسألة :

فإن قالوا : أن الكافر وإن لم يكن فيه قدرة الإيمان فهو قادر على تركه وليس
كذلك العاجر ، قل لهم قدرته على الكفر لأن ترك الإيمان هو لكفر ، وقد علم

من قولكم ان يقدر الكفر لا يصح ان يفعل الايمان كما لا يصح ان يفعل بالعجز فكيف يحسن أمره بالايمان ، وان حار ذلك ليحور من تعالى ان يأمر امرؤ بالعدو لأنه قادر على القعود

مسألة :

فان قال : ان الكافر يجوز من فعل الايمان ، فحالف العاجز ، قيل : على قولك لا يحور من الايمان لأنه غير قادر عليه ولا يشك في اختياره له ، وانما يقال يحور من الشيء اذا كان مقدورا به فيدخل تحت الحوار ، وكذا شك في اختياره له ، فيدخل تحت الحوار ، وعندكم ان مع قدرته على الكفر الايمان محال ، لأنه يوجب الجمع بين الصدين وهو غير قادر عليه ولا مشكوك في حاله ، فكيف يقال يحور من فعل الايمان ويحصل ذلك عليه في حسن أمره وتعديه اذا لم يفعل

وبعد ، فان جاز من الايمان بمعنى أن تحدث قدرة الايمان وترتفع قدرة الكفر فيقع الايمان ، ليحور من العاجز بمعنى ارتفاع العجز والصبر وصروب القدرة ، وهذا يوجب أن حالهما سواء .

مسألة

قالوا : متوهم من الكافر الايمان ، فحسن أمره ، وحالف العاجز ، قيل : التوهم ظن وحسان ، أميجور لأجل ظنا ذلك أن يؤمن ؟ ارايت لو انا ظنا في العاجز أن يؤمن اكان يوجب حسن أمره .

مسألة :

ان قالوا : الكافر تارك للايمان مطلق محلى ، فجاز أمره ، قيل لهم ترك الايمان هو الكفر ، وكأنكم قدتم لأجل أنه كافر يحسن أمره بالايمان وان لم يقدر عليه ، ولئن جاز هذا ليجوز ان يقال في الزمن لأجل قعوده يحسن أن يؤمر بالسعي ، وقولكم انه مطلق محلى ان لا يقدر على الايمان لأن من لا يقدر على الشيء لا يوصف بأنه قد خلّى بينه وبينه ، ثم يقال لهم ، في جميع ما تقدم : هبنا سلمنا لكم أن الكافر يجوز من الايمان ، وهو متوهم منه ، وهو محلى بينه وبينه ،

وهو تارك ، ولو شاء لأمر ، أفصح وهو ع الايمان من لهذه الأمور ؟ فان قالوا نعم ، فقد قالوا بالاستعناء عن القدرة ، وان قالوا لا يصح الا مع القدرة ، قيل لهم : فهي حاصلة له أم لا ؟ فان قالوا : نعم ، فقد قالوا بأنه قادر على الايمان وليس بمؤمن ، وهو مذهبا ، وان قالوا : ليس بقادر عليه ، قيل لهم : كيف يحسن أمره والقدرة معقودة ؟ ولئن جاز ذلك فيجوز أن يؤمر امرؤ بالسعي لأنه عاقل ولأنه قوي الجسم ، وان كان زبنا ، ولأنه طويل ، وهذا ظاهر ، ثم يقال لهم أليس القرآن قد دل على عباد قلوبهم ، فقال تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئًا مِنْ حَيْثُ وَجَعَ نَفْسًا)^(١) ، وقال : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئًا مِنْ حَيْثُ وَجَعَ نَفْسًا)^(٢) ، فكيف يصف نفسه بذلك ، وقد كلف لكفار الايمان ، وهم لا يقدررون عليه ؟ أو ليس تعالى قد قال : (وَإِنْ كُنْ مِنْ عَشْرَةِ مُسَوِّمَاتٍ)^(٣) ، فأوجب تأخير مطالبته مع الاعسار ، فكيف يأمر من لا يقدر على الايمان بالايمان وهو معور ؟ محال

ثم يقال لهم : لئن جاز أن يأمر تعالى بالايمان من لا يقدر عليه ، ليجوز أن يأمر بالمعنى الذي يحتاج فيه الى أنه لا شيء له ، نحو أن يأمر للمنفود اليد بالبطش ، ومن لا يجد لسنم بالصعود ، ومن لا جناح له بالطيران ، ومن لا معرفة له بالكتابة الحسة والصياغة ، ويأمر من لا يعرف العربية بالكلام المصحيح ، ويأمر لأعمى بقط المصاحف على جهة الصوت ، ويمدبهم أجمع اذا لم يفعلوا ذلك ، وهذا بين الصاد .

ثم يقال : اذا كانت القدرة مع العمل ، لا تنفك منه ، فيجب أن يكفي في وجود الكتابة الحسة من العبد حصول القدرة عليها فيه ، لا بما يوجب ذلك ، فمن أين مع هذا أن الكاتب عالم بالكتابة ، والصانع عارف بالصياغة ، وهذا بين وهذا بين أنه تعالى أمر الكافر بالايمان من حيث كان عليه قادرا ، فاحتار الكفر عليه ، فأتى من قبل نفسه ، من حيث كفر مع قدرته على الايمان ، وأصر

(١) البقرة ٢٨٦

(٢) البقرة ٧

(٣) البقرة ٢٨٠

بفسه مع قدرته على أن يفعلها ، واحسار ما يؤديه إلى العقاب على ما يؤديه إلى الجنان .

الزام :

فإن قال : وهذا يوجب أن يستعني العبد عن الله ، حل جلاله ، فيما يأتي ويذر أن كان قادراً على كل ما يريد ، قيل له : إذا كان الله تعالى يمد له ويعطيه الآلات ويريل عنه الموانع ويعمل فيه الصحة والسلامة ويقوي دواعيه إلى الطاعة ، ويحظر بهاله الحير ، ويلطف له ، ويعصمه ، ولو شاء أن يسلب ذلك أجمع حالاً بعد حال فكيف يصح أن يستغني عنه .

الزام :

فإن قال : إن كان قد أقدر المؤمن على الكفر ، فيجب أن يكون مؤمناً عنه ومعيناً ، قيل له : لا يجب ذلك ، لأنه إنما يعين تعالى العبد على الفعل الذي أراد منه وحده لأجله وهو الطاعة دون المعصية ، كما أن المعطي ما غيره ساعداً ليجاهد به لا يكون معيناً له على قتل المؤمن ، وإن صبح السيف لذلك

باب تعذيب الأطفال

إن قات : ما قولكم في هذا ، قيل له : الله تعالى لا يعذب إلا من يستحق العذاب بتقصيره ، وأن يكون مقصراً ، بأن يفعل ما نهى عنه ويحب فعله من المعاصي ، أو بأن لا يفعل الواجب الذي يقدر عليه ولا عذر له في أن لا يفعل ، فأما من لا عقل له الله أو لم يتوجه إليه خطايا الأطفال ولهاثم فإنه تعالى لو عذبهم لكان ظالماً ، وأطفال المشركين كأطفال المسلمين في أنهم لا ديب لهم ، والله ، حل وعز ، منزه عن تعذيبهم ، تعالى الله عن ذلك ولو جار أن يعذبهم ، ولا ديب لهم ، لحار أن يعذب الأنبياء وأن أطاعوه ، وفي هذا ترهد في طاعته ، وقد قال الله تعالى ما يدل عليه ، وهو قوله ﴿ وإبراهيم الذي وفى ألا تترء وازرة وازر

أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾^(١) ، وقال : ﴿ لتجرى كل نفس بما تسعى ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وما كنا بمعدين حتى نبعث رسولا ﴾^(٤) ، فإذا كان تعالى لا يعذب حتى يؤكد المحبة بالرسول ، فإن لا يعذب من لا عمل له أولى وقال صلوات الله عليه : رفع انقلم عن ثلاثة عن النبي حتى يحتلم^(٥) وإنما أراد أن لا يؤخذ بمعصيته ، ولو جاز أن يعذب بعير ديب لجار ما أن يؤديه من غير جرم ، ويؤثم من غير إساءة ، ولو جار أن يؤخذ نديب أبيه لحار أن يؤخذ بذنب أخيه وعمه وجاره ولجاز أن يعذب في الدنيا إذا قذف أبوه ويقطع إذا سرق .

الزام

فإن قال : أفليس حكمهم حكم أبائهم في الذنب ، فالأول هذا حديثهم في الآخرة ؟ قيل له : إن حكمهم في العقوبات لا يكون كحكم آبائهم لما ذكرنا من أن أحدهم لا يحلد ولا يحد ولا يقطع إذا أقدم أبوه على ربا وسرقة وقذف ، وإنما يحمل حكمه حكم أبيه فيما بطل بالشرعيات نحو التركي ولصلاة والمورث وحكم الدار ، ولو أن الله تعالى سوى في ذلك بين حكم لمؤمن والكافر كان لا ينكر .

الزام :

فإن قال : يعذبهم لأنهم لو أنفاهم وكلمهم لكفروا ، قيل له : هذا يوجب أن يعذب أطفال المؤمنين أيضاً إذا كان هذا حالهم ، وأن يعذب الله العبد بمثل عذاب هرعون وهامان إذا كان يعلم أنه لو بقي لبلغ مبلغهم في المعصية ، ولو جب إذا علم الله تعالى أنه لو بلغهم لأمسوا وقت وكفروا وقت أن يعذبهم ويثيبهم جميعاً ،

(١) النجم ٣٢

(٢) طه ١٥

(٣) البقرة ٢٨

(٤) الأسر ١٥

(٥) حديث رفع انقلم عن ثلاثة - الحديث أحد وأبو رواد والحاكم عن علي وعمر

وهذا خطأ ، ولو حار هذا بغير أن يحدث من ثم يؤمن إذا علم أنه لو بقي لرئيس وهذا من الفساد .

المرام : قالوا : فقد قال الله تعالى : ﴿ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا﴾^(١) ، قبل لهم المراد من ذلك أنه سيفجر ويكفر ، لأن المولود في حال ما يولد لا شك أنه لا يكون فاجرا كافرا ، وإنما أحبر تعالى عن عاقبة حالهم وما يؤول أنه أمرهم ، وقد قال تعالى ﴿ودا السموة منه مثلت بأي دس فتنت﴾^(٢) ، فكيف يحور أن يقول ذلك وهو يعاقبهم في النار أبد الأبد من غير دس ، تعالى الله عن قوبهم علوا كبيرا .

ثم يقال : إذا جاز أن يعذبهم من غير دس جورنا إقامة الحدود على من لا دس به ، وملا حار أن يكذب الله في خبره ويأمر بالفسح ، وكيف يوثق مع ذلك ما بوعد ووعد ؟ وكيف يرغب في طاعته من أوكد أسباب هلكته . تعالى الله عن قولهم .

المرام :

قالوا : فقد روى في ذلك عن رسول الله عليه السلام ، روايات تدل على ما فساه ، قبل لهم أن الأحبار التي لها تواتر وتوجب التمسك لا تغفل فيما هذا حاله وكل شيء قائما هو أحبار أحاد لا يوجب التمسك واليقين ، فكيف يحتج بها ؟ والذي رويناه وتلويحنا من القرآن أظهر ، فالواحد الممك به ، خصوصا إذا صححت به أدلة المعقول

باب في أنه تعالى لا يريد القبيح

فإن سأل سائل عن قولنا في ذلك وقول حصصا، فمن جوابا. أنه تعالى قد

(١) مروج ٢٧

(٢) التكرير ٨

أراد من العباد ما أمر ورغب فيه ، والطاعات منه ، وكره منهم كل ما نهى عنه ورجز عن فعله ، فالمعاصي ، وما عدا ذلك من المناسبات لا يدخل في هذا الباب

ومن قول المجبرة : أنه تعالى أراد ممن يعلم أنه يكفر الكفر ، كما أراد ممن يعلم أنه يؤمن الإيمان ، فعلى قولهم قد أمر بالإيمان وكرهه منه ، وبهذه عن الكفر وأراد منه ، وما كفر أحد إلا بإرادته، وليس في العباد أحد إلا وقد فعل كمال ما أريد منه ، ومع ذلك فإنه يعذب الكافر وشيئ المؤمن ، وهما سواء في أنه لم يقع منهما إلا ما أرادته وشاءه ، ولو أرادا خلاف ذلك لتعذر عليهما .

ونقول : ما أراد تعالى من العبد فهو بحبه ويرضاه ويشاؤه ويختاره ، فكل ذلك بمعنى واحد .

وقالوا : أنه تعالى أراد من الكافر الكفر ، وألزم محمدا صلى الله عليه وآله أن يريد منه الإيمان ويدعوه إليه .

وقالوا : أنه تعالى خلق فيه الكفر وأوجده فيه وأرادته منه ، وأمرنا بأن نسمعه منه ونجاهده عليه ونحاربه فيه ، ورحمته بالمر عن الشيء الذي ما أراد منه غيره ويلزم على قولهم أن الكفر مطيع كالمؤمن ، لأنه فعل كل ما أراد منه خلافا كالرسول ، ولأنه لا يمكنه الخروج عما أريد منه كما لا يمكن الرسول ، على قولهم ، فلم صار أحدهما بالعباد أولى من الآخر بالشوا ؟ وهذا المذهب يكفي في بيان فساده بما اقتضاه من بعض قولهم ومن مذهبهم ، وقد بينا من قبل الحجة في ذلك ، وما ذكرناه مضع

باب القول في الآلام

إن قال فما قولكم فيها ؟ ومن حالكم من المجبرة يقول أنه تعالى جعلها ، لا لمصعة ولا لموص ومصلحة ، ولكن له أن يفعل في ملكه ما يشاء لا يُسأل عما يفعل ، وإن كان مثل ذلك يفسح من العباد ، وهو يستحق عليه للمدح

وهم يستحقون على مثله الدم . ويجعلون ذلك دلالة على صحة مقالته .

قيل لهم : انه تعالى لما جعل هذه الآلام والأمراض لمصلحة المكلفين ليعتبروا بذلك اذا برئت بهم ، وبرئت بولد حميم وقريب لهم ، ويكونوا عند ذلك أقرب الى محاسبة المعصية خوفا من البار والى أن تعلقوا من العقاب فيتوبوا كما يقدمون على المعالجة خوفا الريادة في الأمراض ، ويعرضهم في الآخرة مع ذلك بمساع عظيمة ، حتى يود صاحب البلاء ، اذا شاهد ما أعد له من أعوانه ، الريادة فيما تقدم من أوجاعه ، على ما يروى في الخبر

فان قال : أفيجس من تعالى أن يؤلم ويسقم لهذا المعنى ؟

قيل له : نعم ، كما يحسن منا أن نحمل الأجير المشقة اذا كان ما نستعمله فيه نعمة واحسانا متى اعطيناه أجره ، فبهذين الشرطين يحسن وكذلك ما يفعله تعالى ، وقد سأل على ذلك بقوله ﴿ أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم لا يتوبون ولا هم يذكرون ﴾^(١) . وبين أنه حسن من صاحب موسى قتل العلام لئلا يرهقهما طغيانا وكفرا ، ولولا أن الأمر على ما ذكرناه لكان تعالى قد فعل عين العدم ، لأن الألم لم يكن فيه نفع للمعمول به ، وأريد منه ، ولا ربح ضرر ، ولا وقع مستحقا ، وهو قبيح وظلم ، ولما يجرح عن أن يكون ظلما لواحد مما ذكرناه ، نحو ما يفعله من الألم بأنفسا وأولادنا في طلب العلوم والآداب والتجارات ، فيحسن ذلك ، ويحسن العذر عن الشوك هربا من السبع ، ويحسن أحد الذين اذا كان مستحقا ، ودم الظالم العاصي وان عمه ذلك ، لأنه مستحق ، فأما اد فعل أحدنا الألم لا لهذه الوجوه فهو ظلم ، فلو فعل الله الأمراض لا لما ذكرناه لكان ظلما ، ولو جار عليه لحاز أن يكذب في أحاربه ولا يعي بوعده ووعيدته ويعذب الأنبياء وثيب المراجعة ، وفي هذا انطال التعمد والتكليف أصلا .

مسألة

فان قيل : فلماذا خلق الرمن والقيح الحلقة ؟ وما العائنة في هذا مع قدرته أن يحلها كاملا تام الخلق ؟

قيل له : للمصلحة التي ذكرناها ، ويعرضه مع ذلك ، ووجه المصلحة التي ذكرناها بين ، لأنه اذا لحقه عم ببعض نفسه طلب التحرر من الناس والتمس الكمال بالحسن فيدعوه ذلك الى الطاعات ومحاربة المعاصي ويدعوه غيره الى لقيام بشكر نعمه ، وكذلك ما يفعله تعالى من المكروه والمصائب لما يفعله لهذا الوجه ، وكذلك يحلق الحيات والعقارب والسيب لصرب من المصلحة ، من حيث يدعو الخوف منها والتوفي انقاء اثار ، لمحاربة المعاصي ، وهذا معنى قوله ، حل وعمر ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما طلا ذلك طرا لدين كهروا ﴾^(٢) ، ليس أنه خلق جميع ذلك على الحكمة ، بل خلاف ذلك طرا لدين كهروا ، يعني المجبرة وغيرها من المحالين

باب التكليف وازاحة العلل فيه

فان قال : فما قولكم في التكليف ؟ أمحسن أم لا ؟

قيل له : نعم ، لأنه ، جل وعز ، لما علم أن درجة الثواب ، لعظمها ووقعها موقع التعظيم لا يحسن أن يبدأ به ، كما لا يحسن من أحد أن يتدى ، شكر من لا نعمة له وتعظيم من لا يستحق ذلك ، ولما أراد تعويض كثير من عبده ارفع اللذات ، كلفه وأمره وبهاه لينتج الثواب اذا هو قل ذلك ومشه

مسألة :

فان قال : ولم يستحق الثواب على الله تعالى اذا أطاعه ؟

قيل له : لأنه قد الرمة الأمور الشاقة ، فلولا أنه يستحق بها الثواب لمع منه
أن يوحىها على ما فيها من المشقة

فان قيل : فلم يستحق العقاب اذا عصى فيما كلف ؟

قيل له : لأنه لولا أنه يستحق العقاب ترك الواجب ، لم يحسن منه تعالى
ايجابه ، كما لا يحسن منه ايجاب الموافق التي لا ضرر في تركها .

مسألة .

فان قيل : فما صفة الثواب والعقاب ؟

قيل له : أما الثواب فهو لذات وسرور يقعد على جهة العظم والسحيل من
كل ألم وعم وحر وأمان لا انقطاع فيهما ، بلعان في الكثرة المصع الذي لا
يساويهما التعصل وسائر العم في الدب ، بمعدلهما على جهة التعظيم
والاستحقاق . وأما العقاب فهو الألم الحاص عن كل لذة وسرور ، يستغرق
البدن ، ويدوم ولا يمتنعهم ، ولا يلحقهم موت وانقطاع يعود بالله من ذلك .
والله ، هزوجل ، بفعله على جهة الاهانة والاستحقاق بالمستحق له .

مسألة :

ان قيل : ألحسن تكليف من يعلم الله تعالى انه يكفر ؟

قيل له : نعم ، كما يحسن تكليف من يعلم الله أنه يؤمن ، لأنه قد فعل
بذاك من التعريض والأنطاف والتسهيل وغير ذلك مثل الذي فعله بهذا ، فلو لم
يحسن ذلك لم يحسن هذا .

فان قال : إنما حسن هذا لأنه قبل وأمن ، وليس كذلك حال الكافر قيل
له : لا يجوز أن يصير التكليف من الله نعمة بقبول المكلف ، لأنه يوجب أنه تعالى
صار معما بايمان ، لعد ، ولولا لم يكن معما ، ولو لم يكن قول العبد له مصيرا
له نعمة ونعمة .

وبعد . . فإذا كان المكلف أتى في مضرته من قبل كفره وسوء اختياره فكيف

يخرج تكليفه من أن يكون نعمة ؟ ولو جار هذا لحاز فيمن دل غيره عن طريق رشده
أن لا يكون نعمة له من حيث لا يقبل ، وقد علم أن مكره المصون فيبيع لا يؤثر فيما
فعله به نعمة ، فكذلك التكليف

مسألة

فان قال : أيجوز أن يؤمن ؟

قيل له : نعم ، لأنه قادر عليه ، يصح منه فعله ، وإنما لا يقع منه فعله بأن
لا يختاره ، كما لا يقع من الله تعالى إدخال أبي لهب الجنة ، لا لأنه لا يقدر عليه
ولا يجوز منه لكن لأنه لا يختار ذلك .

فان قيل : أفتجوزون منه الإيمان ؟

قيل : من علمنا أنه لا يؤمن ، لا يجوز ذلك منه ، من حيث ينبغي ، ولا
يشك ، ومن لا يعلم ذلك من حاله يجوز ذلك منه من حيث يشك .

مسألة :

فان قالوا : ليس لو آمن ، وقد علم تعالى أنه لا يؤمن ، لكان ذلك تجهلا
له وتكديبا لغيره ؟

قيل لهم فيجب على هذا إذا علم الله تعالى وأحبر أنه لا يدخل أبا لهب
الجنة أن لا يوصف بالقدرة على ذلك لأنه يؤدي إلى أن يقدر على تجهيل نفسه
وتكذيب غيره ، ويحب اذا أمر تعالى الكافر الذي علم أنه لا يؤمن بالإيمان أن
يكون قد أمره بتجهيل نفسه وتكذيب غيره ، فهذا فاسد

مسألة :

فان قال : أوجب أن يلطف الله تعالى للمكلف أم لا يجب ذلك ؟

قيل له : انه تعالى اذا كلف ففرضه تعريض المكلف للثواب ، فلا بد من
أن يمكنه سائر وجوه التمكين من قدرة وآلة صحة ، واذا علم أنه يحذر الايمان عند
أمر من الأمور فلا بد من أن يفعله ، ولا كان مستسدا ، كما أن أحد اذا أراد من

غيره أن يجيب إلى طمأنه فلا بد من أن يفعل ما يكون عنده أقرب إلى إحاطته مما لا يشق

مسائل في الوعيد

فإن قال : أتقولون بدوام الثواب والعقاب ؟

قيل له : نعم ، لأنهما يستحقان كما يستحق المدح والدم والتمظيم والاهانة ، وقد علم أن من يستحق هذين يستحقهما على جهة الدوام ، ما لم يقطع عن المعاصي ، وكذلك الثواب والعقاب ، وقد نص الله تعالى على هذا في كتابه في عدة آي .

مسألة :

فإن قال : أفيجوز من المكلف أن يستحقهما جميعا ؟

قيل له : لا ، لأن هذا دائم غير مشوب بالآلام ، واقع على وجه العظيم ، وذلك دائم حالص لا تشوبه لذة ، واقع على جهة الاستحقاق ، ومحال فيما هذا حاله أن يستحقا جميعا ، كب محال من الفاعل أن يفعلهما جميعا به في حالة واحدة .

مسألة :

فإن قال : أيستحق العقاب بكل معصية ، أو ببعضها دون بعض ؟

قيل له : بل يستحقه بكل معصية ، لأن وجه استحقاقه بها أنها قبيحة ، وقد فعلها مع تمكنه من التحرز منها ، الصغير والكبير في ذلك ، لكنه يستحق بالمعاصي إذا لم يمتنع مانع ، والمانع هو التوبة ، وأن تكون طاعة أريد وأعظم ثوابا ، فمتى حصل أحد هذين لم يستحق العقاب والا استحقه

مسألة :

فإن قال : أفبلغ المعصية مبلغا لا يكون في الطاعات ما يزيد عليه ؟

قيل له : نعم ، الكبائر من الكفر والعشق ، لأن من أقدم على خصلة منها لم يزل عقابه إلا بالتوبة

مسألة :

فإن قال : فما العشق ؟

قيل له : كل معصية وجب فيها حد وعقوبة ، نحو القذف ، ونحو السرقة والربا ، أو صح عن الرسول أو بالإجماع أنه من الكبائر وما عدا ذلك يحور فيه أنه صغير من المعاصي

فإن قال : الكبائر التي نفع من أهل الصلاة ؟

قيل له : لا ، وإنما يعرف بعض الكبائر ويقف في الباقي ، وفي أن لا يعرف ذلك مصلحة لأن لو عرفناه وأنه لا مصرة عليها في فعله مع مالها فيه من القدرة والشهوة لكان ذلك مما يبعث على فعله ويعرّي بالاقدام عليه ، والله عز وجل ، لا يعرّي بالقبيح والمعاصي .

مسألة :

فإن قال : فما الكفر ؟

قيل له : ما يستحق به صاحبه العقاب العظيم الذي من علامته أن لا يدفن في مقابرنا ولا يصلى عليه ويقاقل إلا بأحد الحرية ، وما يحري مجراه وإذا كان ذلك حادثا بعد إيمان يستتاب فإن تاب والإلا قتل وكل كافر في الشريعة مشرك ومتى كتم كفره وأظهر الإيمان قيل منافق ، كما إذا كتم العشق فأظهر السر قتل مرائي .

مسألة :

فإن قيل : فما التوبة التي يزيل بها عن نفسه العقاب ؟

قيل : الدم على ما اقترعه من القبيح لقبحه ، والمزم على أن لا يفعل مثله في الفصح ، لأنه لو دم عليه لا لقبحه لكن لأنه أصر بجسمه لم يكن تائبا، كما

ان من أساء الى غيره فاسما يمحو ذلك عن نفسه بأن يعتذر فيعلم على أنه أساء من حيث أساء بجرم على ما ترك الاسماء في المستقبل . والتوبة بيننا وبين الله ، جل وعز ، كالاعتذار بين المخلوقين .

مسألة :

فان قال : أفيزول عقابه اذا تاب هذه التوبة ؟

قيل له : نعم ، كما يزول الدم عنه اذا اعتذر الى من أساء اليه ، وقد قال تعالى في عدة أي : ﴿ الا من تاب ﴾^(١) فتبين زوال العقاب والوعيد عنه .

مسألة :

فان قال : فمن يستحق العقاب يحوز من الله أن يتعصل عليه بالعقوبات ، لو يجب ذلك ، كما يجب الثواب ؟

قيل له : لثواب حق على الله تعالى للمطيع ، فلو لم يعمله تعالى للمحقق دم بوجوبه ، فلا بد من أن يعمله والا كان في حكم الظالم والعقاب حق له على المعاصي فله أن يعفو عنه كما له أن يستوفيه ، وسيله سيل ما لنا من الذين على العريم ، أن لنا أن نبرئه ولنا أن نستوفيه ، هذا أورد النص أنه تعالى يختار أن يعاقب قسما به على ما نبيه من بعد .

الكلام في النبوات

فان قال : بينوا لي ما يجب ان اعلمه في النبوات ؟

قيل له : ينبغي أن تعرف أولا : جواز بعثة الله الأنبياء ، وأن ذلك حسن وصواب ، ثم تعلم أنه تعالى قد بعثهم وحملهم الشرائع ، وتعلم ما يدل على نبوتهم من المعجزات وصفاتها ، وتعلم كيفية التوصل الى معرفة كون المعجزات

بالأحار وغيرها ، وتعلم ما العائنه في بعثهم ، وما الذي يلزمنا أن نعلم في القول منهم ، وتعلم أن نسخ الشرائع جائز من جهة العقل والسمع جميعا .
مسألة :

فان سأل فقال : أليس في « البراهمة »^(١) من يسمع من جوار بعثة الأنبياء ويقول ان ذلك لا يقع من حكيم ؟ فما دليلكم على ما قلتموه ؟

قيل له : انه ثبت أن من دعا الى الواجب ، واختاره المكلف عنه ، لولاه كان لا يختار ، وجب كوجوبه ، وما يختار عبد الفحيح على وجه لولاه كان لا يختار ، قبح وليس للعقل مدخل في معرفة الأفعال التي هذه صفتها لأنه إنما يعرف بالعقل وجوب رد الوديعة ، والانبصاف ، وشكر النعمة ، وقبح الظلم والكذب ، والأمر بالقبح ، وغيرهما . وحسن الاحسان ، والتعصل وغيره ، فأما أن يعرف به أن الصلاة نهى عن المحشاء والمسكر ، وأن شرب الخمر يورث العداوة والعضاء فمحال ، فلا بد اذا أن بعث الله تعالى من يعرف هذه الأمور اذا لم يكن هناك ما يقوم مقامه ، فحسن لذلك بعثة الأنبياء .

وإذا علم تعالى من يعرف هذه الأمور في المكلفين أن مصالحهم فيما عمله بعض الأنبياء وجب بعثة النبي اليهم .

مسألة :

فان قال : كيف نحسن بعثهم وهم يقضون ما لولاهم لفتح فيه ، ولو حاز هذا لجاز أن يبعثوا بحسن الكذب والظلم .

قيل له : إنما يعرفونا بتعصيل الجملة المستفزة في العقل ، لأنه قد ثبت في العقل أن ما يؤدي الى الضرر قبيح ، فاذا خبروا في شرب الخمر أن هذا حاله عرفناه قبيحا بالعمل ، واذا عرفوا في الصلاة أنها تؤدي الى مدفع وتركها يؤدي

(١) البراهمة : فرقة من فرقة المندوس نسبة الى (براهمة) وهو إله الآفة عندهم ويقولون بعدم جواز بعث الرسل

(١) الثالثة ٣٩ والاعلام ٥٤ وغيرهم

الى مصدر دحبت في جملة ما يلزم فعله ، وانما صح هذا في المصار والمصافح لأن
حسبهما وقبحهما يكون بانماذهما من الأحكام . والظلم يقح على كل حال ،
كذلك الكذب

مسألة :

فان قيل : أتقولون انه لا يكلف الله تعالى من لم يبعث اليه نبيا ؟

قيل له : ان حال المكلفين على أصرب ، فمن المعلوم من حاله أنه يطيع
في كل ما كلفه عقلا على كل حال لم يبعث الأنبياء اليه . ومن يعلم من حاله أنه
يعصى على كل حال فكمثل . ومن المعلوم من حاله أنه متى تمسك بشريعة بعض
الأنبياء يكون أقرب الى أن يطيع أو يختار الطاعة ومجانبة المعاصي ، فلا بد من
بعثة الأنبياء اليهم ، وهم على ضربين :

أحدهما : لصلاح لهم في قول الشريعة من النبي بعينه مشاهدة ، فلا بد
من أن يكون النبي في زمانهم .

وكسبي : أن يكون الصلاح والعمل شرائعهم فقط فيحور أن تصل اليهم
بالأخبار شرائعهم ، ولا يجب في زمنهم حصول نبي لا معالة .

مسألة :

فان قيل : فمن أين انه تعالى بعثهم ؟ وانه اختار ذلك ؟

قيل له : من حقه أن يكون من فعله تعالى ، ويحدث عند ادعاء النبي وآله ،
ممن تقدمه من الأنبياء عندهم السلام .

مسألة :

فان قال : فما المعجز الذي يدل على نبوة الأنبياء ؟

قيل له : من حقه أن يكون من فعله تعالى ، ويحدث عند ادعاء النبي
السوة ، ويكون مقصدا للعادة ، فيعلم أنه تعالى فعله على سبيل التصديق له فيما
ادعاء من النبوة .

مسألة :

فان قال : ولم يجب في صفة المعجز ما ذكرتموه ؟

قيل له : لأن ما ليس من فعله لا يدل على النبوة ، لأنه الناعث والدال ،
وما يقدر العاد على جسسه أو فعل مثله لا يكون معجرا ، لأن ما هذه سبيله يقع من
العاد ، فلا يدل على النبوة ، وما لا يقدر عليه إلا الله تعالى ويضعه بالعادة لا يدل
على النبوة ، لأنه يحور فيه أن يكون ، لما حدث عند ادعائه النبوة للعادة ، نحو
ظهور الشمس وغروبها في أوقاتها ، فلا بد من أن يكون فيه نقص عادة كاحياء
الموتى وإبراء الأكف والأرص وقلب العصا حية وخلق البحر والقرآن ، ولا بد أن
يكون حادث عقيب دعواه كأن يقول لأمتي : الدليل على أبي رسول الله أبي أسأله أن
يظهر علما معجرا ، فيظهره ، فإذا سأل فاطهره ، دل على صدقه ، ولا يكون
كذلك الا وقد ادعى النبوة ، كما لو صدقه تعالى كان لا يصح لا وقد تقدم منه
ادعاء النبوة .

باب نبوة محمد صلوات الله عليه وآله

مسألة :

فان قال : فيماذا يتبين لكم نبوة محمد ، صلى الله عليه وآله ؟

قيل له : بالقرآن العظيم .

فان قال : وكيف يدل على نبوته ؟

قيل له : قد علما باصطرار أولا ، أن محمدا هو الذي كان بمكة ، ثم
هاجر الى المدينة ، وأنه كان يدعي السوة ، ويجعل الدلالة على نبوته القرآن ،
ويتحدث به العرب . كل ذلك ما قبل المتواتر ، كما تعلم السند وأخبارها وأخبار
الملوك بالفضل ، وهذا مما لا يقع فيه التنازع .

فأما أن القرآن معجز فانا نعلمه من حيث أنه تحدى به العرب ، وهم النهاية في المصاحبة ، وحرصوا غاية الحرص على ابطال أمره ، وقويت دواعيهم في ذلك ، ومع هذا علم بأنوا مثله ولا مثل بعصه ، فدل ذلك على أن الله تعالى حصه به ليذل على نبوته ، كما دل قلب العصا حية على نبوة موسى ، لما تحدى به السحرة وعجزوا عن مثله ، وكما دل حياء الموتى وبراء الأكمه والأبرص على نبوة عيسى لما تحدى به الأطباء . وحمل الله المعجز لمحمد صلوات الله عليه وآله ما يجانس المصاحبة التي هي طباعهم وطريقتهم لتلا يتس الحل فيه ، كما أخرى الأمر في معجز موسى وعيسى صلوات الله عليهما على هذه الطريقة .

فان قال : ومن أين أنهم لما يعارضوه ؟ ثم من أين أنهم بلغوا النهاية في الحرص على توهين حاله وابطال أمره ؟

قيل له لو عارضوه لفضل كفضل القرآن ، لأن الرمن واحد والدواعي فيه متساوية ، بل كانت الدواعي الى نقل المعارضة أكثر ، لأنه كان يقول حجة والقرآن شبه .

فلما لم يفعل أصلا ، مع أنه بقل ما أوردوه من الحرافات ، من جس لجهود المعارضة التي يتدر مثلها ، دل على أنهم لم يعارضوه والذي دل على أنهم حرصوا بهاية الحرص على ابطال أمره أنهم بدلوا مهجهم وأمرالهم في ذلك ، ودرقوا أوطالهم وعشيرتهم لأحده ، مع ما عرف من حالهم في الحجة الشديدة والأفة العظيمة من تقدم العير وتأخرهم ، ومع هذا كله لم يعارضوه فلو قدروا على ذلك لكان عليهم أسهل ، ولما جاز أن يعدلوا به الى الشاق الذي لا فائدة فيه .

الزام :

فان قال : لم يكونوا أهل جدل ، فلم يعلموا أن الصواب المعارضة .

قيل له : قد كانوا أهل جدال في هذا الباب الواحد ، وكذلك قد كانوا يتهاجون ويتبارون ويتعارضون فيما طريقه الشعر وغيره .

وبعد فان ذلك لا يحصى على أحد فلا يحتاج أن يعرف الحال فيه بالجدال ، لأن الصبيان اذا تحدى بعضهم بعضا بسرعه العدو والظفر الشديد لم يحف عليهم أن المخلص من ذلك هو فعل مثله .

الزام :

فان قال : هم وان علموا ذلك فقد كان عندهم أن محاربه أقرب الى التخلص منه والاستراحة ، فلذلك عدلوا عن المعارضة .

قيل له اذا كان إنما جعل القرآن دلالة ، فالتخلص منه كيف يكون القتل والقتال ؟ ولا فرق بين من قال هذا وبين من جور أن يعدلوا فيما يتحدوا به من الشعر الى المحاربة ، وكيف يصير القتل استراحة وليس فيه ابطال أمره ؟ وفي المعارضة افساد حاله .

وقد ثبت أيضا له عليه السلام معجزات كثيرة ، نحو انطاق الله له لدنث^(١) ، ونحو محي الشجرة وعودها الى مكانها تحت الأرض جدا^(٢) ، ونحو حين الحدع لما انتقل عليه السلام الى المبر ليخطب^(٣) ، ونحو تسبيح الحصا في يده^(٤) ، ونحو ما أخبر به عن العيوب فوجد حبره صدقا على التفصيل ، ونحو اجابة الله أدعيته^(٥) حالا بعد حال ، الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى كثرة ، والله لا يظهر المعجزات الا على أيدي الصادقين .

مسألة :

فان قال : بماذا تعلمون المعجزات والشرائع ؟

(١) البوي في شرح السنة واحد والبر واليهي وصحبه

(٢) البوي وأبو يعلى لسند صحيح والبر واليهي وابن حبان في صحيحه

(٣) البهاري في الصحيح والسني والترمذي قال الترمذي حسن صحيح غريب

(٤) ابن عسك في تاريخه والطبري واليهي والبر وقال الهيثمي - أسناده صحيح - كما روى أبو يعلى في دلائل النبوة

(٥) الترمذي واحد في دعائه (ص) لابي زيد بن الخطيب وسند صحيح

قيل له : بالأخبار المنقولة ، لأن الأحبار على صريين :

أحدهما : يوجب العلم وسكون النفس ، كالخبر عن البلد وغيرها .

والآخر : يعلم صحته بالاستدلال بخبر الله وخبر رسوله وخبر الأمة وخبر العدد الذين لا يتفق الكذب منهم في الأمر الطاهر ، فعلى هذين يقول في الديانات . فأما أحبار الأحاد ، وما لا يعلم صحته فإنا لا نعول عليه في هذه الأبواب ، ونقبله في فروع العقيدة على ما يجيء ذكره .

مسألة .

فإن قال : هما العائدة في بعثة الأنبياء ؟

قيل : لعلم من جهتهم ما لا طريق لنا إلى معرفته إلا من قبلهم من الشرائع والعبادات وغيرها ، ولولا هذا لما لزمنا لظرفي معرفة الله لأنا كما لا نحاف أن لم ينظر من مصرة تدقق وعمات يسري ويصير الشرائع على ما صدقته من بعد

مسألة :

فإن نبينا صلوات الله عليه وآله كان على شريعة منفردة بامسحة لسنائر الشرائع ، لازم للمكلمين إلى آخر الأبد ، وهو مبعوث إلى الناس كافة ممن تقوم عليه المحبة ، وهذا متظاهر من دينه وشريعته .

باب في نسخ الشريعة على اليهود

فإن قال : فإن اليهود تمنع من صحة نبوة محمد صلوات الله عليه من حيث

أنهم نسخ شريعة موسى ، ونعول أن نسخ الشريعة يدل على الدل ويوجد تناقض أقاويل الأنبياء ، لأن موسى صلوات الله عليه أخبر بأن شريعته لازمة أبدا

قيل له : إنها في هذه المعاملة جاهله ، وذلك لأن الذي يدل على البقاء^(١) أن

(١) البقاء أو بقاءه هي - بالنسبة لله تعالى - كما نذهب بعض الفرق إلى عدم الله بغير ثم يبدل عنه لأمير خرم بداله

بأمر الله جل وعز نفس ما بهي عنه في وقت واحد على وجه واحد ، وهذا مما لا يحير البتة وروده على السنة الأساء صلوات الله عليهم ، وسخ الشريعة أن يأمر الله تعالى بأمثال ما بهي عنه في المستقبل من أمثال ما أمر به في المستقبل ، ومن حق المعليين وإن كانوا مثليين أن لا يمتنع حسن أحدهما وقبح الآخر وجوب أحدهما وحظر الآخر ، كما لا يمتنع ذلك في المعاملات والعلاجات مما حاله لا يكون دالا على البقاء

فإن قال : فإن موسى ، صلوات الله عليه ، قد خبر بأن شريعته لازمة أبدا قيل : إذا ثبت بالمعجرات أن محمدا صادق في النبوة صرحا ذلك إلى الحصول أن صح ذلك عنه ، كما لما دل العمل على أنه تعالى لا يكلف الميت والعاجز ، صرف ذلك إلى أن المراد به القادر .

فإن قال : وما دليلكم على جواز نسخ الشريعة ؟

قيل له : لأنه تعالى يتعبد بحسب المصالح ، فإذا علم أن المصالح في بعض الأوقات خلاف ما تقدم تعبد بحسبه ، كما يفعل الأفعال بحسب المصالح ، وإذا جاز أن يحتل المصالح في الأوقات ، جاز أن يأمر في الأول مطلق ثم يشته في الثاني ويهي عن بطائره ، وهذا ظاهر لا شبهة فيه . وإذا جاز أن يتعبد بأن ينكر نبوة موسى قبل البعثة ثم يتعبد بأن يقربها ولا يكون بداء فكذلك القول في الشرائع ، وإذا جاز أن يبيح تزويج الأخت في شريعة آدم ثم يحظره في أيام موسى ، وكذلك ما قلناه ، وهذا ظاهر .

وانما أنكرنا في شريعة محمد صلوات الله عليه وآله أن تنقطع ، ما دام التكليف قائما ، لأننا اضطربنا إلى مراده وأن من دينه أن شرعه دائم لا يقطع ، وهذا لا يجوز في سنائر الأنبياء عليهم السلام .

مسألة :

فإن قال : أيجوز ظهور المعجزات على غير الأنبياء ، على ما يقوله كثير

من لغوام ، أنها قد تظهر كرامة على الصالحين ، وكما نقول بعضهم أنها تظهر على الصادقين ؟ .

قيل له : لا يجوز ذلك ، لأنها تدل على التفرقة بين النبي ومن ليس بهي ، لأن الرسول يقول لعيره - أبا ، وإن كنت شرا مثلكم ، فكما كان المعجز يلزمكم الانقياد لي وطاعتي ، فلا بد أن يحتصر بذلك ليصح هذا المعنى ، فلهذا لا يجوز ظهوره على غير الأنبياء .

وأبصر فلو ظهرت على غيرهم لرهد في النظر في معجزات الأنبياء وبصر عن ذلك ، من حيث كان عون كل عاقل ظهوره ولا يدل على السوء ، والله تعالى يحب الأنبياء ما فيه مصلحة ، لأنه قد جب محمدا صلوات الله عليه وآله الكتابة وقول الشعر والعظيمة لهذا المعنى ، وهذا ظاهر .

فإن قال : فقد روي عن كثير من الصالحين أن المعجز ظهر عليهم .

قيل له : هذه أخبار لا نصدق بها ، لأنهم ربما خبروا عن من ينكر ذلك لنفسه ، وربما خبروا بالمحال من هذا الباب ، نحو أخبارهم عن بعضهم أنه وجد في وقت واحد في بلدين ، إلى غير ذلك مما تنافيه العقل .

الكلام في الشرائع

فإن قل : فيوالي حملة ما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله من الشرائع قيل له : أنها على صريين أحدهما من باب العلم ، والآخر من باب العمل ، وفيها أصول وفيها فروع وفيها ما لا يحل فيها التقليد والاتباع وفيها ما يحل ذلك فيه ، ونحن نذكر منه جملة :

مسألة :

فإن قال : فما الذي هو أصل منها بسوة النبي صلى الله عليه وآله ؟

قيل له : أن أصول الشرائع التي جاء بها :

الأسماء والأحكام : هين المكلفين على صروب هذا الباب : كافر ، ومؤمن ، وفاسق له منزلة بين هاتين المنزلتين .

فأما الكافر ، فهو الذي يستحق العقاب العظيم ، ويحب أن يميز حكمه عن المؤمن ، فيدوس في غير مقابرنا ، ولا يصلى عليه ، ويقتل ويعامل على بعض الوجوه ، ولا توارث بينا وبينه ، ولا يحل لنا نكاح سائهم ، ويسمى بأنه كافر ومشرک . وإذا أنظر الكفر وأظهر الاسلام بوصف بأنه فاسق ، ويوصف مع ذلك بأنه فاسق ، فكل كافر فاسق وليس كل فاسق كافر .

وأما المؤمن فيلزم تعظيمه وتسجيله والرفع من قدره والذب عنه في دينه وبصرته في مدحه ، وهو على صريين - نبي ، وغير نبي ، فأما النبي فإنه يستحق الثواب والتعظيم وهذا الاسم بالاطلاق يؤذن بالمدح ، وكذلك قويا مسلم وفاصل بين ونقي وزكي ، إلى غير ذلك .

وأما الفاسق فليس حكمه حكم الكافر فيما تقدم ، لأن عقابه دون عقابه ، ولا يحتصر بأحكامه وأسمائه ، ولا حكمه حكم المؤمن في التعظيم والأسماء ، فله منزلة بين هاتين المنزلتين .

وهذه الأسماء مقولة عن النعمة إلى الشرع ، لأن فائدة الكفر هي اللعنة التعطية ، فقل إلى ما ذكرناه ، وفائدة مؤمن مصدق ، فقل إلى ما وصناه ، وفائدة فاسق الحروج ، على وجه لا يضر ، فقل إلى العلول عن الولاية إلى المداوة ، وجعل صفة لمن يستحق العقاب والذم واللعن .

مسألة

فإن قال : وهؤلاء الذين وصفتهم ما حكمهم في الثواب ؟

قيل له : حكم الكافر أن يعاقب دائما ، فقد دل السمع على أنه تعالى لا يعمر له ، ويعرف ذلك من دين محمد ، عليه السلام ، ضرورة .

وقد دل السمع ، من جهة الاستدلال ، على أن الفاسق ، ما لم يتوب ،

يستحق النار مع أهلها مخلدا فيها ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْعِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَحَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الْقَبَارَ لَفِي جَحِيمٍ ، يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ، وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ (٣) وأما المؤمن ، فمن أهل الجنة والدرجات العلى إذا مات على إيمانه .

مسألة :

وان قال : ان الوعيد في الكتاب انما ورد في الكفار .

قيل له : هذا غلط ، لأن ما ذكرناه من الآيات عام ، ويجب حمل العموم على عمومها الا بدليل ، كما يجب حمل الخصوص على خصوصه ، ومتى جوز خلاف ذلك لم يفهم لخطاب الله تعالى شيئا البتة ، والله تعالى منزّه عن ذلك .

الزام :

فان قال : فقد قال تعالى ، ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (٤) ، وهذا يدل على أنه يغفر الجميع .

قيل له : المراد بذلك المدول عن طريق اليأس الى طريق الرجاء بالتوبة والانابة لأنه يحرم على المسرف أن يظن أن التوبة لا تنفعه ، فيصر ، ولا يتوب ، ولهذا قال : ﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾ (٥) ، يدل بذلك على أنه لولا الانابة لجهنم العذاب ، وهو الذي قلناه .

(١) النساء : ١٤

(٢) النساء : ٩٣

(٣) الانقطار : ١٤

(٤) الزمر : ٥٣

(٥) الزمر : ٥٤

الزام :

فان قال : فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) ، وهذا يدل على أن غير الشرك يجوز أن يغفر .

قيل له : ان هذه الآية توجب التوقف فيمن ليس بمشرك ، لأنه تعالى علق غفرانه بالمشيئة ، وهذا ابهام واهمال ، وبين بآية أخرى أن الذي يشاء أن يغفر له المجانب لكبائره ، بقوله : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٢) .

الزام :

فان قيل : فان كان الفاسق أبدا في النار ، فما الفرق بينه وبين الكافر ؟ قيل : هما يستويان في كونهما ، ويجعل الكافر أشد عذابا ، كما أن النبي والمؤمن يتفقان ، ودرجات النبي أعظم .

الزام :

فان قالوا : فإيمانه لم ينفعه اذا .

قيل لهم : ما وقع منه من طاعة وإيمان أفسده بفسقه وأحبط له بمعاصيه ، فانما أتى فيهما من قبل نفسه ، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ (٣) ، ومع ذلك فانه لولا إيمانه لما خف عقابه ، فيصير ثواب إيمانه مسقطا من عقابه ما يوازيه ويستحق الزائد ، كما نقوله فيمن له على انسان مائة درهم ، ولذلك عليه عشرة ، ويستحق الباقي ، فكذلك هذا .

الزام :

فان قال : فقد قال الله تعالى : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ، لَا يَصْلَاهَا إِلَّا

(١) النساء : ٤٨

(٢) النساء : ٣٩

(٣) البقرة : ٢٦٤

الأشقي ، الذي كَذَّب وتولى»^(١) ، وهذا يدل على أن الفاسق لا يدخلها .
 قيل له : هذا مذهب المرجئة ، لأنهم يجوزون فيه أن يدخل ، ولا يقطعون
 بذلك .

و المراد بالآية : نار مخصوصة لا نصلها إلا الكفار ، ولا يمنع ذلك من
 دخول الفاسق النار في الجملة ، لأن النيران درجات كما أن الجنة درجات ، ولهذا
 قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾^(٢) وهذه الجملة أبطلت
 قول الخوارج في اكفار الفاسق وقول المرجئة في وصفهم إياه بالإيمان ، ونكرر
 على صحة ما نقوله من أن له منزلة بين هاتين المنزلتين ، وهذا المذهب مأخوذ عن
 أمير المؤمنين عليه السلام ، لأنه كان يلحق من بنى عليه ويصفه بالفسق ويميزهم
 عن الكفار في الارث والدفن وغيره ، كما يفرق بينهم وبين المؤمنين في المدح
 والتعظيم ، وهذا مشهور ظاهر من مذهب وطريقة فيهم .

مسألة :

فان قال : أفقتولون في الإيمان ، انه يزيد وينقص ؟
 قيل له : نعم ، لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به ، والواجب
 على بعض من المكلفين أكثر من الواجب على غيره ، فهو يزيد وينقص من هذا
 الوجه . وقد وصف الله تعالى الصلاة بذلك فقال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ
 إِيمَانَكُمْ ﴾^(٣) ، كما وصفه ديناً ، فقال : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(٤) وقال ، صلى الله
 عليه وآله : لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
 مؤمن^(٥) ، فجعل من الإيمان ترك السرقة منه ، فيلحق قول المرجئة في أن

(١) الليل : ١٥ .

(٢) النساء : ١٤٥ .

(٣) البقرة : ١٧٣ .

(٤) البينة : ٥ .

(٥) حديث لا إيمان لمن لا أمانة له الحديث . أحمد وابن حبان عن أنس (صح)

(٦) حديث لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن . ابن ماجه في الفتن .

الإيمان قول فقط ، أو قول واعتقاد ، وانه لا يزيد ولا ينقص .
 وعلى المذهب يصح تفاضل العباد في الإيمان ، فيكون إيمان الرسول عليه
 السلام أعظم من إيمان غيره على قولنا وعلى قولهم لا يصح .

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قد دل الكتاب و السنة والاجماع على وجوب ذلك ، فقال الله تعالى :
 ﴿ لَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ، ذَلِكَ بِمَا
 عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾^(١) . والأدلة على ذلك لا
 تحصى ، والعقل يبين أن من الاحسان أن نمنع الغير من القبيح ، ويكون العانع
 عند ذلك أقرب .

مسألة :

فان قال : أفجوزون ما ورد في الأخبار من عذاب القبر ومنكر ونكير
 والمساءلة والمحاسبة والميزان والصراط وغير ذلك ؟

قيل له : نعم ، تؤمن بجميع ذلك على الوجه الذي نجوز له لا على ما يظنه
 الحشوم من أنه يعذبهم وهم موتى في قبورهم ، ولا كما تقوله المجبرة من أنه لا
 أصل لعذاب القبر ، بل تقول : انه تعالى يعيدهم أحياء الوقت الذي يعذبهم فيه ،
 ثم يعودون موتى ، وقد قال الله جل وعز ما يدل عليه ، وهو قوله : ﴿ رَبَّنَا امْتِنَا
 اثْنَيْنِ وَأُحْيَيْنَا اثْنَيْنِ ﴾^(٢) ، واثابهم كذلك على قولنا .

وقد تظاهرت الأخبار بذلك ، ولا يمتنع أن يتولى ذلك من يلحق من
 الملائكة بمنكر ونكير ليكون أعظم في التعذيب .

(١) المائدة : ٧٨ .

(٢) غافر : ١٦ .

وكذلك المساواة والمحاسبة ، وغير ذلك ، إنما يفعله تعالى ، ليس يدع العباد عن المحاسبة في الدنيا خيفة من هذه الأحوال .

وكذلك الميزان ، يجوز أن يجعل في إحدى الكفتين نورا وفي الأخرى ظلمة يبين بهما حال المكلف ، وأنه من أهل النار أو الجنة ، وإنما الذي لا تجوز وزن الأعمال لأنها قد قيدت وليست بجسم فيوزن .

والصراط هو الطريق ، ولا يجوز ما يذكرونه من حدته وصعوبته في أهل الجنة ، وإن جوزناه في أهل النار .

فنحن نؤمن بما جاء في ذلك من الأخبار ، على الوجه الصحيح ، إلى أن يمتنع من أمثاله فيكون من مصالحه ، ولا خلاف بين الأمة في ذلك .

باب له آخر من القول في الشرائع

والشرائع على ضربين :

أحدهما : عبادة تلزمه في نفسه وبدنه إذا كان مكلفا ، حتى لا يخلو منه ، وهذا كالصلوات الخمس وما يلزمه في شروطها من طهارة وستر عورة وصوم شهر رمضان وما أشبه . ومن هذا الباب ما يلزمه من كف النفس عن المنكر ، نحو ترك الظلم ، وقض البصر عن المحارم ، وترك الزنا ، والشرب ، إلى ما شاكله ، فهذا لازم لكل أحد من المكلفين في نفسه ، إلا أن يحدث به ، في بعض الأوقات ، عجز أو سهو وما شاكله فيغير حاله .

والضرب الثاني : يلزمه ، لآفي بدنه ونفسه ، بل يعتبر في وجوبه سوى ذلك ، وهو على ضربين :

منها ما يلزمه إذا كان له مال ، كنحو الزكوات وكنحو الكفارات والوفاء بالنذور ، وغير ذلك وكنحو الحج إذا وجدت الاستطاعة ، والجهاد ، على بعض

الوجوه ، وكل هذا وما أشبهه إنما يلزمه إذا ملك إما قليلا وإما كثيرا ، وبحسب ما ورد به الشرع .

ومنها ما يلزمه إذا فعل فعلا يلزم به ، ولولاه كان لا يلزم ، نحو الكفارات ، فإنها تلزمه إذا كان منه سببها من الإيمان والجنابات في الحج ، وغير ذلك ، ونحو كثير من التفقات تلزمه إذا هو فعل فعلا . ويلزمه رد الوديعة إذا استودعها وتكفل بحفظها ، ويلزمه الوفاء بالنذر إذا نذر نذرا صحيحا ، وتلزمه أحكام الطلاق والمناق إذا كان منه ابتاعهما ، فقد يجوز في هذا القسم أن لا يلزمه بأن يتحرر من سبب وجوبه كما قد لا يلزمه الأول بأن لا يفتق له ملك الأموال .

ومنها ما يلزمه إذا فعل هو وغيره مع فعل كالمعاملات التي لا تتم بواحد نحو بيعات ، وغير ذلك ، وكنحو أحكام النكاح .

ومنها ما يلزمه إذا حدثت جنابة من غيره نحو التزام الدية في العاقلة . وقد تلزم كثير من العبادات عند حدوث أمور من قبله تعالى ، نحو ما يلزمه من نفقة الولد والوالد عند فقرهما وزمانتهما ، ونحو أحكام النسب إذا حدث الولد وغيره ، ونحو أحكام الموارث إذا حدث الموت .

وقد يلزم الغير نحو تحريم فعل الغير ، نحو تحريم حيلة الابن وحيلة الأب عليه ، وتحريم امرأته لحدوث الرضاع ، وغير ذلك .

وأقسام العبادات والشرائع تختلف ، لكنه يجب أن يقع الاهتمام بها بحسب الحاجة إليها ، فما لا بد له من القيام به يجب أن يشتد اهتمامه به كالصلاة وغيرها ، ثم هكنا على التدرج بحسب ما يفتق إليه .

وكذلك يسهل أمر المعاملات التي تجوز فيها المصالحة لأنها من الباب الذي يمكن المراء إسقاطه عن نفسه .

وتنقسم العبادات إلى قسمين :

أحدهما : يلزم الكافر علمه وتحمله ، وربما يلزم علمه ولا يلزم تحمله ،

نحو وجوب الصلوات ، وأعدادها ، والأكثر من شروطها ، وكنحو الحج ، والزكاة ، في الجملة ، وتحريم الخمر ، والزنا ، والربا ، الى ما شاكله .

ومنها : ما يلزم العلماء معرفته ، لو يلزمهم معرفة طريق الحكم فيه من حيث لزهم التعليم والفتيا أو من حيث امتحنوا به في أنفسهم ، فللعلمي تقليد العالم والرجوع اليه ، لأنه قد علم أن من دين النبي صلوات الله عليه وآله أنه يسوغ له القبول منه ، وهذا نحو مسائل الاجتهاد ، ونحو ما يلزم الحاج عند كثير من الجنائيات في قتل الصيد واللباس والطيب .

وما يلزمه في الأيمان ، وغير ذلك ، والذي لا يخلو منه المكلف ، هو الذي يجب أن تشتد به عنايته دون ما يجوز أن يكون فيه مقلدا وللغير تابعا ، وهي أصول الشرائع ، بعد أن يعرف الله جل وعز ويعرف رسله .

مسألة :

فإن قال : أفما يجوز للعوام التقليد في معرفة الله ، والرجوع الى العلماء ؟

قيل له : لا ، بل يلزمهم إذا كانوا عقلاء مكلفين أن يستدلوا على الله جل وعز ويعرفوه على ما بينا ، ويتزهوه عن القبائح ، على ما قدمنا .

فإن قال : أفيلزمهم معرفة كل الذي تذكرونه من المسائل ؟

قيل له : لا ، وإنما يلزمهم الجمل من ذلك ، ما لم تحدث عليهم شبهة تشككهم فحينئذ يلزمهم النظر فيما يزيل تلك الشبهة ، ولا يلزمهم تلخيص العبادات ، لأنه قد تقرر في العقول حاجة الفعل الى فاعل يجب أن يكون حيا قادرا عالما سميعا بصيرا ، إذا كان فعله متقنا ، وأن خالق السموات والأرضين يجب أن يكون مخالفا لنا ، وأنه لا يجوز ، وعدل لا يظلم ، وأنه واحد لا ثاني له ، وأن يبدئ الثواب والعقاب ، وأن الواجب طاعته ، وشكره ، ومجانبة معاصيه ، وتصديق رسله فيما يؤدونه من الشرائع . وهذه جملة متفرقة في العقل ، لا خلاف بين الأمة فيها ، وإنما نقضها قوم فزعموا أن مع الله قديما في الأزل ، نحو الكلاية ، وأن لحنوا اللفظ فخرجوا عن التوحيد .

وقال قوم بقدم القرآن ، فكان هذا حالهم ، وقال قوم بإضافة كل قبيح الى الله ، فتركوا العدل ، وقالوا في ربهم أنه لا قبيح الا من قبله ، وهو ، مع هذا ، أعدل العادلين . وقال قوم أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، وهو مع ذلك على العرش يستوي وينزل الى السماء الدنيا ، فناقضوا . وقال قول : أنه لا يجوز عليه المكان والجهات ، ومع هذا يرى بالبصر ، فناقضوا . وقال قوم : أنه حكيم فيما يقضي ، وقد قضى على الكافر الكفر ، وأوجده فيه ، وكلفه الايمان ولم يعطه القدرة ، ثم يعذبه أبدا ، فناقضوا . الى غير ذلك مما وصفناه .

جرينا نحن على الطريقة المثلى ، فوفينا من التفصيل والجملة ، الثابتة عند الأمة ، المتفرقة في العقول ، ولم ينقض بعضها ببعض ، على ما بيناه .

ونحن نسأل الله العصمة والتوفيق في العمل بما علمنا ، وأن ينفعنا بما أنجزناه في هذا المختصر ، فأننا لم نأل فيه الجهد في التقريب والابضاح ، وأن يختم لنا بالخير والسعادة ، أنه وليّ الاجابة والقادر على ما يشاء .

والحمد لله حق حمده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، والصلاة على خير الأولين والآخرين محمد المصطفى صلى الله عليه والرسول المجتبي وآله الأبرار الطيبين الأطهار .

